تأصيل | T’aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلّد السادس ، العدد الثاني ١٩٩١

التعادل في العربيّة

د. عبدالفتاح الحموز *
جامعة مؤتة

Abstract

This paper seeks to shed some light on the phenomenon of ‘equation and coherence’ that exists among different Arabic utterances and structures, as well as among the sounds of different utterances. Equation and coherence have a clear influence and can explain different Arabic matters. It is unfortunate that most old and recent grammarians have ignored this phenomenon.

The most important issues that have been handled in this paper are: editing and ‘weighting’ (Tathqiil), certain utterances that have a certain case ending, the change of certain loan words, certain utterances that carry similar or different case endings from those of other utterances that precede or follow them.

ملخـــص

لعلّ هذا البحث بما فيه من مسائل نحويَّة وصرفيَّة وغيرهما ـ يكشف عن أنَّ العربيَّة تميل إلى تحقيق التعادل والانسجام بين ألفاظها في تراكيبها اللغويَّة المختلفة كما تُحَقِّقُهُما بين أصوات ألفاظها بحيثُ تكون منسجمةً صوتياً. وللتعادل أثرٌ بَيِّن في كثير من مسائل العربية، إذْ يُمْكِنُ تعليلها بحملها عليه على الرغم من أنَّ القدامى والمحدثين قد تناسوه إلّا ما يطالعنا عند بعض القدامى من الشذرات.

وتدور أهم مسائل هذا البحث في فلك التخفيف والتثقيل اللذين يبدوان بوضوح في الإعلال وغيره، واختصاص بعض الألفاظ في التراكيب اللغويَّة بحركة ما، أو عمل نحوي، أو رتبةٍ ما، وتغيير لفظة أعجميَّة عما كانت عليه في الأصل، وإتباع لفظة لأخرى قبلها أو بعدها في الإعراب، أوفكّ الإدغام أو غيرها، وغير ذلك من المسائل المنثورة هنا وهناك.

بسم الله الرحمن الرحيم

كثيراً ما كانت تستوقفني متأمّلاً تساؤلاتٌ ثَرَّةٌ تدور في فلك مسائِلَ نحويَّةٍ وصرفيَّةٍ من حيثُ تعليلُ ما سُمِعَ عن العرب من ألفاظٍ مُغَيَّرةٍ عما يجبُ أنْ تكونَ عليه، وأخرى اختصَّت بمسألةٍ ما دون غيرِها، أكانَ هذا المسموعُ من باب الاختيار

* أستاذ مشارك/قسم اللغة العربية وآدابها/كلية الآداب/جامعة مؤتة.

العشوائِيّ الاعتِباطيّ أم أنَّ هنالك رغبَةً متوافرَةً في أنْ يكونَ هكذا ؟ ويبدو ذلك بَيِّناً في كون الفاعِلِ مختصًّاً بالرفع والمفعولِ بالنصبِ، والفعلِ المضارع بالجزم والاسم بالجرِّ، والاسم بالتنوين في الغالب والفعل مسمًّى به وغيرَ مسمًّى محرومٌ منه، والقول نفسه في الممنوع من الصرف من الأعلام الأعجميَّة والعربيَّة وغيرها مِمَّا يُعَدُّ من هذه المسألة، واختصاصِ جمع المؤنث السالم بالكسرة دون الفتحة في النصب، وفتحِ نونِ جمع المذكَّر السالم وكسرِ نون المثنَّى، وغيرِ ذلك من المسائل النحوية المختلِفة التي سنبسط الحديث فيها في هذا البحث، وقلبِ الواوِ ياءً في مثل : أدْلٍ وأجْرٍ وأظبٍ وأضرابها، على الرغم من كونها من باب (أَفْعُل)، وتَدانٍ، وتعالَ، وتسامٍ، وأضرابها، على الرغم من أنَّها من باب (تفاعُل)، وعِصِيّ وقِسِيّ وقِنِيّ، وأضرابها على الرغم من كونِها من باب (فُعُول)، ودُنْيا، وعُليا وأضرابهما على الرغم من أنَّ اللام فيهما واو، وأَسْمَيْت، وأَرْنَيْت، وأَلْهَيْت، وأضرابها، على الرغم من أنَّ لامها واو، وتُكْرِمُ ونُكْرِمُ ويُكْرِمُ، ومُكْرَم، ومُكْرِم وأضرابها، على الرغم من أنَّ الثقل الذي يتوافر في أأَكْرِم ليس متوفراً فيما مرَّ، إذ كان يجب أنْ يُقال : نُؤَكْرِمُ، وتُؤَكرم، ويُؤَكرم، والقول نفسه في : نَعِد وأَعِد وتَعِد وأضرابها مِمَّا لم تقع فيه الواوُ بين ياءٍ وكسرةٍ، إذْ كان يجبُ أنْ يُقال : نَوْعِدُ، وتَوْعِدُ، وأَوْعِدُ، وغير ذلك من المسائل اللغويَّة المختلفة التي ستطالِعُنا في هذا البحث.

وبعدُ فلقد رأيْتُ أنَّ هذه المسائِلَ اللغويَّةَ والنحويَّة التي من هذا البابِ يُمكنُ تعليلُها بالتعادُل بين لفظةٍ وأخرى، وهي علَّةٌ يمكِنُ أنْ يكون لها أثرٌ بَيِّنٌ في كثيرٍ من مسائل العربية صرفيَّةً أو نحويَّةً، على الرغم من أنَّ القدامى والمحدثين من النحويّين قد تناسوها إلاَّ ما طالعنا به السيوطيّ زيادةً على بعض الشذرات النادرة عند غيره، إذْ أفرد لها مكاناً لا يصل إلى صفحةٍ في مؤلَّفِه النفيس (الأشباه والنظائر في النحو): «التعادلُ : وفيه فروعٌ، منها : قال الشلوبين .... لمّا كان الاسم أخفَّ من الفعل تُعُرِّفَ بحركات الإعراب فيه ...»[1].

(١) جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، القاهرة ـ مكتبة الكليّات الأزهرية، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م : ١/١٠٦ ـ ١٠٧.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

ويكتفي الدكتور تمام حسَّان في عَدِّ هذه المعادلة من عِلَلِ النحويّين بالقول : «١١ ـ المعادلة : قالوا في جَرِّ ما لا ينصرف بالفتحة إنَّه إنَّما كان لمعادلة نصب جمع المؤنَّث السالم بالكسرة»(٢).

وتخلو مظانُّ أدّلة النحو وعِلَلِه وحدودِه من هذه المسألة تماماً(٣)، ويتراءى لي أنَّ ذلك يُوحي بإغفال أصحاب هذه المظانّ هذه العلَّة التي يُمْكِنُ أنْ يدورَ في فلكها كثيرٌ من المسائل التي لَمّا تُعَلَّلْ، ويظهر لي أيضاً أنّ هذه العلَّة بمسائلها الكثيرة يُمْكِنُ أنْ تدورَ في فلك نظريَّة التيسير والسهولة التي تطالعنا في العربيّة بجلاءٍ ووضوحٍ تامَّيْن في كثيرٍ من مسائلها.

ورأيتُ لسدِّ هذه الثغرة في مكتبتنا النحويَّة ـ أنْ يكون هذا البحث في هذه العلَّة وما يُمْكِنُ أنْ يُحْمَل عليها، وهو بحثٌ رأيت أنْ يكونَ في مسألتين وتمهيدٍ أتحدّثُ فيه عَمَّا تحمله لفظة التعادل من معانٍ لغويّاً واصطلاحيّاً، وعمَّا يمكِنُ أنْ يدورَ في فلكِها من ألفاظٍ تحمل المعنى نفسه كالتكافُؤ، والتماثُل، والتزاوج، وغيرها، أمّا المسألتان فهما :

(١) المسائل النحويَّة التي يُمْكِنُ عَدُّها من باب التعادل، ولعلَّ أهمَّها :

- كونُ الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً.
- نصب جمع المؤنّث السالم.
- جزم المضارع وجرّ الاسم.
- المنع من الصرف.

(٢) د. تمام حسان، الأصول، دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، نحو، فقه لغة، بلاغة، القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م : ١٩٢.

(٣) انظر في ذلك : أبوالحسن علي بن عيسى الرماني (ت : ٣٨٨هـ)، رسالتان في اللغة : منازل الحروف والحدود، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، عمان ـ دار عمار للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م، الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت : ٨١٦هـ)، كتاب التعريفات، بيروت ـ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى : ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، جلال‌الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ)، كتاب الاقتراح، حلب ـ دار المعارف، أبوالبركات بن الأنباري (ت : ٥٧٧هـ)، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق ـ دار الفكر، الطبعة الأولى : ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

- البنـــاء.
- التنويـــن.
- إضافة أسماء الزمان والمكان إلى الجملة الاسميّة والفعليّة.
- تقدير الحركة الإعرابيَّة.
- تقوية العامل الضعيف.
- الفصل بين كم الخبريَّة وتمييزها.
- كون جواب الشرط فعلاً.

(٢) المسائل اللغويَّة التي يُمْكِنُ عَدُّها من باب التعادل : ولعلّ أهمَّها :

- الإعـــلال.
- حذف حرف أصيل أو زائد.
- مسائل لغويّة متفرّقة.
- المعـــرّب.
- الإتبـــاع.

وبعدُ فلقد رأيت أنْ أَحْصُرَ التعادل بين لفظةٍ وأخرى على الرغم من أنّ في كلِّ لفظةٍ عربيَّةٍ تعادلاً تامّاً بَيّناً من حيثُ الانسجامُ الصوتيّ في أصواتها وحركاتِها الأصلية أو التي مصدرُها الإتباعُ أو النقْلُ أو التخفيفُ، وإبدالِ حرفٍ بآخَرَ كما يُطالِعُنا فيما يُسَمَّى بالمماثلة في بناء (افْتَعَل)، وغير ذلكَ مِمَّا يُطالِعُنا فيما يُسَمَّى بالانسجام والائتلاف في اللفظة العربيّة، وهي مسائِلُ قد تَحدَّثْتُ عن معظمها في مؤلَّفٍ آخر(٤).

ولقد انتهيتُ في هذا البحث إلى أنَّ للتعادل دوراً رئيساً في تعليل كثير من مسائل العربيَّة، لا سيَّما تلك التي تدور في فلك التخفيف والتثقيل، واختصاصِ

(٤) د. عبدالفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م : ٥١ - ٢٦٣.

بعض الأسماء العربيَّة في التراكيب اللغوية بحركةٍ ما أو عَمَلٍ نحويٍّ ما، أو رُتْبَةٍ ما، أو تَغْييرِ لفظةٍ أعجميَّةٍ معرَّبةٍ عما كانت عليه في الأصل، وغير ذلك من المسائل المختلفة التي تُطالِعُنا في هذا البحث هنا وهناك، والله أسألُ أنْ يُوَفِّقنا عالمين ومُتَعلِّمين لخدمة لغة كتابه المبين، وأسأله المغفرة إن زَلَلْتُ، وجزيل الثواب إن أصبت، إنه المولى والنصير.

لفظة التعادل لغويّاً واصطلاحيّاً
والألفاظُ التي يُمْكِنُ أنْ تدورَ في فلكها

لعلّ هذه اللفظة تُعَدُّ نادرةَ الدورانِ في مظانّ النحو والصرف المختلفة، والقولُ نفسُهُ في مظانِّ حدود النحوِ وأدلّته وأقيسته، وهي مسألَةٌ توحي بإهمال النحويِّين القدامى والمحَدثين وتناسيهم إيّاها عِلَّةً من عللهم التي يلجأون إليهافي تعليلاتهم واحتجاجاتهم المختلفة إلاَّ في مسائِلَ قليلةٍ إذا استثنينا ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ من باب الإتباع والانسجام الصوتيّ وغيرهما مِمَّا يُطالعنا في اللفظة العربيّة، أو من باب المزاوجة بين لفظتين رغبةً في السجع، كما سيأتي فيما بعْدُ.

وهذه اللفظةُ تحمل معنيي المساواة والمُماثلة لغويّاً : «وعدَّلَ الموازينَ والمكاييلَ : سَوّاها، وعَدَل الشيء يَعْدِله عَدْلاً وعادَلَهُ : وازَنَهُ، وعادَلْتُ بين الشيئين، وعَدَلْتُ فلاناً بفلان، إذا سوَّيت بينهما، وتعديلُ الشيء : تقويمُه، وقيل : العَدْل تقويمُكَ الشيءَ بالشيء من غير جنسه حتى تجعلَه له مِثْلاً، والعَدْل والعِدْل والعَديل سواءٌ، أي : النظير والمثيل، وقيل : هو المِثْل، وليس بالنظير عينِه . . .»(٥)، والتعادُل مصدَرُ تعادل يتعادل.

أَمّا معناها الاصطلاحيُّ ـ كما يتراءى لي مِمّا يُمْكِنُ عَدُّه من مسائِلها ـ فَيَكْمُن في جعل لفظتين مُتعادلتين أو متوافقتين في الخفَّة أو الثِقَل وغيرهما من الأحكام النحويَّة أو الصرفيَّة بإعطاء تلك التي تُعَدُّ أقلَّ من الأخرى حظّاً في التصرُّف وغيرِه أو

(٥) أبوالفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت : ٧١١هـ)، لسان العرب، بيروت ـ دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر (عدل) : ٤٣٢/١١.

الثِقَلِ أو غيرهما ـ ما يُمْكِنُ أنْ يتحقّق به التعادُلُ بينهما باختفاء ما يجعلهما غيرَ مُتعادلتين، وهي مسألَةٌ يُمْكِنُ اتّخاذُها عمدةً رئيسةً في تعليل مسائِلَ نحويَّةٍ وصرفيَّةٍ تعليلاً بعيداً عن العشوائيَّة أو الاعتباطيَّة، من حيثُ ما يُصيبُ الألفاظ العربيَّة من التغييرات التي تُسْهِمُ في إخراجها عن القياس وعَمَّا يجبُ أنْ تكون عليه في الأصل، كما سيأتي فيما بعدُ، ولعلَّ ما يُعزِّز هذه المسألة ما يُفْهَمُ من كلام ابن جنّي : «فقد عَرَفْتَ إذاً أنَّ ما أُهْمِلَ من الثلاثيّ لغير قبحِ التأليف، نحو : ضَثّ، وثَضّ، وثَذّ، وذَثّ، إنَّما هو لأنَّ محلّه من الرباعيّ محلّ الرباعيّ من الخماسيّ، فأتاه القَدْرُ من الجمود، من حيثُ ذكرنا، كما أتى الخماسيَّ ما فيه من التصرُّف في التكسير، والتحقير والترخيم، من حيثُ كان محلّه من الرُباعيّ محل الرباعيّ من الثلاثيّ، وهذه عادة للعرب مألوفَةً، وسُنَّةٌ مسلوكةٌ : إذْ أعطَوْا شيئاً من شيء حكماً ما، قابلوا ذلك بأنْ يُعطوا المأخوذَ منه حكماً من أحكامِ صاحبه، عمارةً لبينهما، وتتميماً للشبه الجامع بينَهما، وعليه بابُ ما لا ينصرِفُ، ألا تراهم لمّا شبّهوا الاسمَ بالفعل فلم يصرِفوه، وكذلك شَبّهوا الفعل بالاسم فأعربوه»[٦]،

ويكونُ التعادُلُ أيضاً في غير مسائِل النحوِ والصرف[٧]، كالتعادُلِ في المذاهب مثلاً : «فلما ذكرناه من الاحتجاج لمذهب أبي عليّ ما تعادل عندنا المذهبان أو قَرُبا من التعادُل»[٨].

ويكونُ أيضاً في اللغات من حيثُ كونُها كلُّها حجَّةً على الرغم من اختلافها كما يُفْهَمُ من كلام أبي جنّيّ : «اعلم أنَّ سَعَة القياس تُبيح لهم ذلك، ولا تحظُره عليهم، ألا ترى أنَّ لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلُها القياسُ، ولغَةَ الحجازيِّين في إعمالها كذلك؛ لأنّ لكلّ واحدٍ من القومين ضرباً من القياس يُؤخَذُ به، ويُخْلَدُ إلى مثله، وليس لك أنْ تَرُدَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحقَّ بذلك من

(٦) أبوالفتح عثمان بن جنّيّ (ت : ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت ـ دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية : ١/٦٣.

(٧) انظر ابن منظور، لسان العرب (عدل).

(٨) أبوالفتح عثمان بن جنّيّ (ت : ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق ـ دار القلم، الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م : ٢/٦٠٠.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

رسيلتها، لكنَّ غاية مالك في ذلك أنْ تَتَخَيَّر إحداهما، فتقوِّيها على أختِها، وتعتقِدَ أنَّ أقوى القيساسين أَقْبَلُ لها، وأشَدُّ أنسابِها، فأمَّا ردُّ إحداهما بالأخرى فلا . . .»(٩).

ومن الألفاظ التي يُمْكِنُ أنْ تدورَ في فلك هذه اللفظة من حيثُ معناها، كمامر، التكافُؤ(١٠)، وهو الاستواء والتماثُلُ، ومنه تكافُؤ الأدلَّة : «. . . وهذا ونحوه من خِلاج الخاطر، هو الذي دعا أقواماً إلى أنْ قالوا بتكافُؤ الأدلَّة، واحتملوا أثقال الصغار والذلَّة»(١١)، والمُشاكَلَةُ، وهي المُماثلة، وفي البلاغة : «ذِكْرُ الشيءِ بلفظِ غيرِه لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً»(١٢)، ومن الأول قولُهُ تعالى : ﴿وجزاءُ سَيِّئةٍ سَيِّئةٌ مِثْلُها﴾(١٣)، إذِ الجزاءُ على السيِّئة لا يكونُ بسيِّئةٍ في الحقيقة، ولكنَّهُ محمول على المشاكلة اللفظيَّة، ومن الثاني قولُه تعالى : ﴿صِبْغَةَ الله ومَنْ أَحْسَنُ مِن الله صِبْغَةً﴾(١٤) على أنَّ لفظة (صِبْغَة) جيء بها للمشاكلة على الرغم من عدم تَقَدُّم لفظِ الصبغ؛ لأنَّ قرينة الحال في غمسِ النصارى أولادَهم في الماء الأصفَرِ تدلُّ على ذلك؛ ولذلك عَبَّر عن الايمان بالله بالصِّبْغة، والتزاوُج والمزاوجَة : «وازدوجَ الكلامُ وتَزاوَجَ : أشبه بعضُه بعضاً في السجع أوالوزن، أو كان لإحدى القضيَّتين تعلُّقٌ

---

(٩) ابن جنّي، الخصائص : ٢/١٠.

(١٠) انظر محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت : ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق نخبة من العلماء، الكويت ـ مطبعة حكومة الكويت (كفأ).

(١١) ابن جنّي، الخصائص : ١/٢٠٦.

(١٢) الخطيب القزويني (ت : ٧٣٩هـ) الإيضاح في علوم البلاغة : المعاني والبيان والبديع، مختصر تلخيص المفتاح، بيروت ـ دار الجيل : ١٩٨، وانظر الشيخ أحمد الحملاوي، زهر الربيع في المعاني والبيان، والبديع، القاهرة ـ شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة السابعة : ١٣٩١هـ ـ ١٩٥٩ : ١٦٩، أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة : البيان، والمعاني والبديع، بيروت ـ دار القلم، الطبعة الأولى : ١٩٨٠م : ٣٠١. وصنّف ابن كمال باشا رسالة في تحقيق المشاكلة، ولها نسخة في مكتبة الأوقاف العامة في الموصل، وهي في مجموع رقمه (١٨/١٢٠)، انظر في ذلك فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل، تصنيف سالم عبدالرزاق، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م : ٨/١٩٣.

(١٣) الشورى : ٤٠.

(١٤) البقرة : ١٣٨.

بالأخرى»[١٥]، وفي البلاغة : «وهي تَرتيبُ فعلٍ واحدٍ مختلفِ المتعلّق على شرطٍ وجزائه»[١٦]، ومن ذلك قولُ البحتريّ[١٧] :

إذا ما نَهى الناهي فلَجَّ بها الهوى أصاخَتْ إلى الواشي فَلَجَّ بهِ الهَجْرُ

فزاوَج بين نهي الناهي وإصاختها إلى الواشي اللذين يقعان في الشرط وجزائه، إذ رتَّبَ على كليهما أمراً واحداً، وهو اللجُّ. ولقد صَنَّف ابنُ فارسٍ فيما يدور في فلك السجع والوزن مُصنَّفاً سمَّاه (الإتباع والمزاوجة)[١٨] . وقد عُدَّ الإتباع والمزاوَجة من لغات العرب، جاء في نهاية متن نسخة مخطوطة للمصنَّف السابق : «قال أبوبكر بن دريد، رحمه الله : إنَّ من كلامهم الإتباعَ والمزاوَجةَ والقلبَ والإبدالَ، فالإتباعُ يكون بلا واسطة ولا حرف، كقولهم : جائِعٌ نائِعٌ، وحَسَنٌ بَسَنٌ، ونحوه، والمزاوجة بالحرف، كقولهم : جَبَذَ وجَذَبَ، ونحو ذلك، وقد قال قوم : إنَّ هذه لغاتٌ للعرب، وليس بقلبٍ ولا إبدال ولا إتباع، وقد عملنا له كتابا، فإذا أردته فاطْلُبْهُ فيه إنْ شاء الله تعالى»[١٩]، وقد أفرد لهما كتابا أيضاً كلٌّ من السيوطيّ[٢٠]، وأبو علي القالي[٢٠]، وأفرد السيوطي للإتباع مكانا في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو)[٢٢]، وقد أوصل أنواعه فيه إلى ستةَ عشرَ[٢٣]، وتدور هذا الأنواع في فلك الإتباع في الحركة والحرف في الكلمةِ والكلمتين.

---

(١٥) الزبيدي، تاج العروس (زوج) : ١٥/٢٤.

(١٦) الشيخ الحملاوي، زهر الربيع : ١٨٩.

(١٧) انظر : الشيخ الحملاوي، زهر الربيع : ١٨٩، أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة : ٣٠٢.

(١٨) أحمد بن فارس (ت : ٣٩٥هـ)، الإتباع والمزاوجة، تحقيق كمال مصطفى، (سقط من هذا الكتاب مكان الطبع وتاريخه).

(١٩) انظر ابن فارس، الإتباع والمزاوجة، مقدمة الأستاذ كمال مصطفى : ٤.

(٢٠) ابن فارس، الإتباع والمزاوجة، كتاب الإتباع للسيوطي : ٨٨.

(٢١) ابن فارس، الإتباع والمزاوجة، كتاب الإتباع، لأبي علي القالي : ٧١.

(٢٢) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١/٩-١٤.

(٢٣) انظر أنواعاً أخرى في كتابنا : د. عبدالفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٣٢.

تأصيل | T’aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

ومن هذه الألفاظ المُماثَلةُ، وهيَ في البلاغة : «أَنْ تتماثَلَ ألفاظُ الكلام أو بعضُها في الوزن دون التقفية»(٢٤)، ومنها قولُ الشاعرِ :

صَفوحٌ كريمٌ رزينٌ إذا رأيتَ العقولَ بدا طيشُها

وقيل إنَّ هذه المماثلة محصورَةٌ في كون الكلمتين الأخيرتين من الجملتين متساويتين في الوزن دونَ القافية على أنْ تكونَ بعضُ حروفهما متماثلةً كما في القول السابق، وقوله تعالى : ﴿وآتيناهما الكتاب المُسْتبين وهديناهما الصراط المستقيم﴾(٢٥)، أمّا إذا اتَّحدتا في الوزن فقط دون أنْ تتماثلَ بعضُ حروفهما فالموازنَةُ(٢٦)، وغير ذلك من الألفاظ التي يمكن أنْ تدورَ في فلك لفظة التعادل على الرغم من الخلاف الذي يطالعنا بين كون هذه الألفاظ مصطلحاتٍ بلاغيَّةً ذاتَ معانٍ خاصَّةٍ ومعانيها التي تكاد تلتقي فيها هذه اللفظة.

وبعدُ فلعلَّ هناك فرقاً بَيِّناً بين كون كلٍّ من النظير والتعادُل مصطلحاً نحويّاً أو صرفيّاً، فالنظيرُ ـ كما يتراءي لي ـ كونُ عامِلٍ ما أو لفظةٍ ما نظيرَ آخرَ أو أخرى في بناء حكم نحويّ أو صرفيّ، ومن ذلك كونُ جَرِّ المضاف إليه بحرف جر محذوف نظيرَ جَرِّ ما بعد واو (ربَّ) بها محذوفَةً على أنَّ المضافَ والواو قاما مقام هذين العاملين المحذوفين، وهي مسألة قد بسطتُ الحديثَ فيها في بحثٍ آخر(٢٧)، أمَّا التعادلُ فهو إعطاءُ لفظةٍ ما حكماً ما أو إحْداثُ تغييرٍ ما فيها لِتُعادِلَ أخرى في الحكم أو غيرِه، كما مرَّ، وعليه فهو علّةٌ لازمة، لكونها تقف عند القول بها من حيث إنّ طرفي التعادل قائمان قبل التعليل.

(٢٤) الشيخ الحملاوي، زهر الربيع : ٢٤٠.

(٢٥) الصافات : ١١٧، ١١٨.

(٢٦) أحمد المراغي، علوم البلاغة : ٣٣٩.

(٢٧) لنا بحث : النظير وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد الثامن والثلاثون.

المسائل النحويَّة التي يمكن عدُّها من باب التعادل

تطالِعُنا في العربيّة مسائِلُ نحويَّةٌ متعدّدة يمكنُ أن تُعزِّزَ ما نذهب إليه من غير تردُّدٍ من حيث إنَّ لغة القرآن الكريم يتوافَرُ في كثير من ألفاظها التعادُل في كثيرٍ من الأحكام من حيثُ الخفَّةُ أو الثقَلُ أو غيرُهما، إذْ تختفي به كثيرٌ من مظاهر التنافر والتبايُن، ولعلَّ هذه المسائِلَ النَحويَّةَ تكشف لنا عن أنَّ ما يُطالِعُنا في العربيَّة من اختصاصِ بعض الألفاظ بأحكامٍ نحْويَّةٍ ليس من باب العشوائية أو الاعتباطيَّة، بل من باب حرص العربي الشديد على هذا التعادل في ملكته اللسانيَّة. ولعلَّ أهم هذه المسائل ما يلي :

(١) كونُ الفاعلِ مرفوعاً والمفعولِ به منصوباً :

للنحويّين في اختصاص الفاعلِ بالرفع والمفعولِ بالنصب مذاهبُ، منها : أنَّ الفاعِلَ أوَّل، والمفعول آخِر، فأُعطيَ الأولُ (الفاعِل) الأوّلَ (الرفع)، وأُعْطِيَ الآخِرُ (المفعول) الآخِر (النصب)، أمَّا المضاف إليه فأُعْطِيَ الجرَّ؛ لأنَّه أوسط، وهو قول أبي البركات الأنباري[٢٨]، وأنّه أشرَف الأشياء؛ ولذلك أُعْطِيَ أشرَفَ الحركاتِ (الرفع)، أمَّا المفعولُ فَأُعْطِيَ النصبَ، أخفَّ الحركات، لكونه فضلةً في الكلام؛ لتزولَ هذه الحركَةُ بزوالِه، وهو قولُ الحيدَرِة اليمنيّ[٢٩]، وأنَّهُ أُعْطِيَ أثْقَلَ الحركات (الضمَّة)، لكونِ رُتْبَتِه الأصيلة التقديم على المفعول؛ لأنَّ العرب يبدأون بالثقيل؛ لكون المتكلِّمِ أقوى نَفَساً في أول نُطْقِه، أما المفعول فَأُعطيَ أخفَّ الحركاتِ لكونِ رتْبَتِه الأصيلة التأخيرَ، وهو قولُ ابن جنّى[٣٠]، وأنَّهُ رُفِعَ؛ لأنَّ لغة العرب هكذا،

---

(٢٨) انظر : أبوالبركات الأنباري (ت : ٥٧٧هـ)، منثور الفوائد، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بيروت ـ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى : ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م : ٤٢.

(٢٩) انظر : علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت : ٥٩٩هـ)، كشف المشكل في النحو، تحقيق د. هادي عطية مطر، بغداد ـ مطبعة الإرشاد، الطبعة الأولى : ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م : ١/٢٩٤.

(٣٠) انظر : ابن جنّي، الخصائص : ١/٥٥، وانظر : أحمد بن عبدالرحمن القرطبي المعروف بابن مضاء (ت : ٥٩٢هـ)، الرد على النحاة، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، القاهرة ـ دار الاعتصام، الطبعة الأولى : ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م : ١٢٧، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١/١٠٦.

والقولُ نفْسُهُ بالنسبة لنصب المفعول، وأنَّ ذلك محمولٌ على تحقيق أمن اللبس بين الفاعل والمفعول، وبذلك يدور في فلك علَّة الفرق.

ويتراءى لي أنّ حملَ هذه المسألة على التعادل ـ كما ذكر بعضُ النحويِّين ـ أولى وأظهر، إذْ الفاعلُ أقلُّ من المفعول استعمالا في العربيّة، من حيثُ إنَّ الفعلَ ليس له إلَّا فاعِلٌ واحد، أمَّا من حيثُ المفعولُ فله أكثرُ من واحدٍ زيادةً على اختلاف المفاعيل وتَعَدُّدِها؛ ولذلك عُدَّ الفاعل خفيفاً والمفعولُ ثقيلاً، فأُعْطِيَ الخفيفُ الحركَةَ الثقيلةَ والثقيلُ الحركَةَ الخفيفةَ؛ ليتمَّ التعادُل بينهما، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ هذه المسألة أنَّ لها نظائِرَ في العربية نحويَّةً وصرفيَّةً.

ويظهر لي أنَّ مقياس الخفَّة والثقل يكمن في المعنى لا في اللفظ فيما مرَّ، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما أذهب إليه ما طالَعَنا به أبو البقاء العكبَريّ : «والخفَّة والثقل يُعْرَفانِ من طريقِ المعنى لا من طريقِ اللفظِ، فالخفيفُ ما قَلَّتْ مدلولاتُه ولوازِمُه، والثقيلُ ما كَثُر ذلك فيه، فخفَّة الاسم أنَّه يدلُّ على مسمًّى واحد، ولا يلزمهُ غيرُه في تحقيق معناه، كلفظةِ رجل، فإنَّ معناها ومُسمَّاها الذَكَرُ، من بني آدم، والفَرَسُ هو الحيوان الصهَّال، ولا يقتَرِنُ بذلك زمانٌ ولا غيرُهُ. ومعنى ثِقَلِ الفعْلِ أنَّ مدلولاتِه ولوازِمَه كثيرةٌ، فمدلولاتُه الحدَثُ والزمن، ولوازِمُه الفاعِلُ والمفعولُ والتصرُّف، وغيرُ ذلك، فإذا تقرّرَ هذا [فالفرق] بينهما غير معلوم من لفظِهما، فوجبَ أنْ يكونَ على ذلك دليلٌ من جهة اللفظ، والتنوين صالح لذلك؛ لأنَّه زيادَةٌ على اللفظ، والزيادَةُ ثِقَلٌ في المزيد عليه، والاسم يحتَمِلُ؛ لأنَّه في نفسه خفيف، والفعل في نفسه ثقيل، فلا يحتمل التثقيلَ، وهذا معنى ظاهِر، فكان الحكمة في الزيادة»[٣١].

ولستُ أتَّفِقُ مع أبي البقاء فيما ذهب إليه في هذه المسألة، إذْ يكثُر التخفيف والتثقيل في اللفظ أيضاً، . وهي مسألة تطالِعُنا في كثيرٍ من الألفاظ التي أصابها التغيير من إعلالٍ وحَذْفٍ، بتعويضٍ أو غيره، وقلبٍ مكانيٍّ، وإبدالِ حرفٍ بآخَرَ، وغير ذلك من التغييرات المختلفة المتعدِّدَة[٣٢].

(٣١) أبوالبقاء العكبري (ت : ٦١٦هـ)، مسائل خلافية في النحو، تحقيق د. محمد خير الحلواني، دمشق ـ منشورات دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية : ١١١ ـ ١١٢، وانظر : السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١٤٥/١.

(٣٢) انظر : د. عبدالفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم ؛ ١٦٧ ـ ٣٠٣.

(٢) نصب جمع المؤنَّث السالم :

يتراءى لي أنَّ اختصاص جمع المؤنث السالم بالكسرة في حالتي النصب والجر يعود إلى تحقيق المُعادلة بينَه وبين جميع المذكر السالم، إذْ يُعَدُّ الثاني ثقيلاً بِالواو والنون أو الياء والنون بالإضافة إلى الألف والتاء اللتين في جمع المؤنَّث السالم؛ ولذلك أُعْطِيَ الثقيلُ الحَركَةَ الخفيفة (فتح النون)، والخفيفُ الحَركَةَ الثقيلةَ (الكسرة)، والقولُ نَفْسُهُ بالنسبة إلى تنوين جمع المؤنَّث، إذا لم يكن مضافاً أو مقترناً بحرف التعريف أو مسمًّى به علم في أحد الأوجه.

(٣) جزمُ المضارع وجرّ الاسم :

لقد أجمع النحوّيون على أنَّ الأسم أخَفُّ من الفعل، وهي خِفَّةٌ تعودُ إلى ما يلي :

- إلى أنَّ الاسم أَوّل، وأَشَدُّ تمكُّناً من الفعل.
- إلى أنَّ الاسم يدلُّ على معنىً لا يطولُ فكر السامع في الوصول إليه، على خلافِ الفِعل الذي لا بُدَّ من الوصول إليه بطول الفكر؛ لكونه مرتبطاً بفاعله لا ينفَكُّ عنه، ويُمْكِنُ عَدُّ النكرة والمعرفة من هذا الباب حملاً على ما مرَّ، فالنكرة أخَفُّ من المعرفة التي لابُدَّ من أنْ يطولَ الفكرُ في الوصول إليها، أمَّا النكرة فليس كذلك لأنَّها واحِدٌ من جنس.
- إلى أنَّ الاسم يدلُّ على المسمَّى الذي تحته، أمَّا الفعلُ فيدلُّ على الفاعل والمفعول والمفعولَيْن والثلاثة، والمَصْدر، والظرفين الزمانِ والمكانِ، والحالِ، وغيرِها.
- إلى أنَّ الاسم يَسْتَتِرُ في الفعل، أمَّا الفعلُ فلا يَسْتَتِرُ في الاسم.
- إلى أنَّ الاسمَ جامِدٌ ولا يَتَصْرَّفُ تَصَرُّفَ الأفعال(٣٣).

(٣٣) انظر : أبوالقاسم الزجاجي (ت : ٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، القاهرة ـ مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م : ١٠٦، أبوالبقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو : ١١١، الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو : ١٩٤/٢.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

ويتبيَّنُ لنا مِمَّا مرَّ أنَّ الاسم خفيفٌ والفعلَ ثقيلٌ، فلا بُدَّ من توفير التعادل بينهما؛ ولذلك أُعْطِيَ الخفيفُ الثقيلَ، والثقيلُ الخفيفَ، فاختَصَّ الفعلُ بالجزم، والاسمُ بالجرّ، وهو أظهرُ من قولِ بعض الكوفيّين من حيثُ إنَّ الأسماءَ لم تُجْزَم لاستحالَة دخول أدوات الجزم عليها(٣٤). ولست أنكر أنّ علامات الإعراب في الأسماء تكون عند تعدّد الدلالات والمعاني فيها.

(٤) المنع من الصرف :

ذكر النحويّون أن المنع من الصرف يعود إلى نقص في التمكُّن؛ لأن ما يمكن أنْ يُعَدّ ممنوعاً من الصرف غير أمكن، وهذا المنع يعود إلى أحد سببين يتأثر بهما تمكُّن الاسم، ولكل منهما مظاهر يتحقق من خلالها، أما السبب الأول فهو طارىء يطرأ على بنية الكلمة، وأما الثاني فهو الزيادة على الأصول، ولعلّ هذه المسألة تبدو بَيِّنَةً فيما يأتي :

المنع من الصرف

لعلّة في البنية			لعلة في الزيادة	
العجمة العلميّة	العدل مع العلميّة	التركيب المزجي مع العلميّة	وزن الفعل مع العلميّة والوصفيّة	التأنيث مع العلميّة	زيادة الألف والنون مع العلميّة والوصفيّة	منتهى الجموع علة مفردة

وقيل إنَّ كل علة من هذه العلل تطعن في تمكُّن الاسم، الذي يعدّ عدم التمكن فيه سبباً في المنع من الصرف.

(٣٤) انظر : الزجاجي، الإيضاح في علل النحو : ١٠٦، الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو : ١٩٤/٢، السيوطي، الأشباه والنظائر : ١٠٦/١.

وعلى الرغم ممَّا مَرّ فيظهر لي أنّ التعادل يبدو بيّناً في الممنوع من الصرف، من حيث جرّه بالفتحة بدلاً من الكسرة وحذف تنوينه لغير الاضافة أو التعريف بحرفه وغيرهما من مواضع حذفه(٣٥)، وتكاد هذه المسألة تدور في فلك التخفيف والتثقيل، إذْ يعدّ الممنوع من الصرف ثقيلاً بالنسبة إلى المصروف، فاختصّ بهاتين السمتين، ليتوافر التعادل بينه وبين المصروف، ولعلّ ما يعزّز ما أذهب إليه قول أبي إسحق الزجاج : «وقد يكون متمكنٌ لا تنوين فيه، فيُتْرَكُ التنوينُ في المتمكّن الذي هو ثقيلٌ عندهم، وذلك كلُّ ما لا ينْصرف غيرُ منون، ليفصل بين المستوفي التمكُّن وبين الناقص التمكُّن»(٣٦)، والصبّانِ في حاشيته : «ذكره عقب نوني التوكيد، لأنّ فيه شبه الفعل، فله تعلُّقٌ به، كما أنّ لهما تعلُّقاً به، ولأنَّ نوني التوكيد، ثقيلة وخفيفة، وهذا الباب مشتَمِلٌ على الثقيل، وهو ما لا ينصرف، والخفيف، وهو المنصرف، وإنْ لم يكنْ مقصوداً من الباب بالذات»(٣٧). وقيل إنّ كون الفتحة علامة للجر في الممنوع من الصرف يعود إلى شبهه الفعل، من حيثُ كونهُ فرعاً في الأسماء، والقول نفسه بالنسبة للفعل من حيث كونهُ فرعاً عن الاسم، لكون الاسم قبله، وأُعْرِبَ المضارع حملاً على مضارعته الاسم(٣٨)، وقيل إنْ ذلك يعود إلى تحقيق أمن اللبس بينه وبين المضاف إلى ياء المتكلّم إذا ما حُذِفَتْ من باب الاجتزاء بالكسرة، أو إلى ألاَّ نتوهم أنه مبني على الكسر كسيبويه(٣٩). ويتراءى لي أنَّ حمل ذلك على التعادل أولى

---

(٣٥) انظر : ابن هشام محمد بن عبدالله الأنصاري (ت : ٧٦١هـ)، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، مراجعة سعيد الأفغاني، بيروت ـ دار الفكر، الطبعة الخامسة : ١٩٧٩م : ٨٤٢، د. عبدالفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، الرياض ـ مكتبة الرشد، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م : ٨٣٢، د. عبدالفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٨٩.

(٣٦) أبواسحق الزجاج (ت : ٣١١هـ)، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م : ١ ـ، الشيخ الأزهري (ت : ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية العلامة يس بن زين الدين الحمصي، القاهرة ـ دار إحياء الكتب العربية : ٢٠٩/٢.

(٣٧) الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني : ٢٢٧/٣، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح : ٢٠٩/٢.

(٣٨) أبوإسحق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٢.

(٣٩) انظر : جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم (الجزء الأول مع الأستاذ عبدالسلام هارون)، الكويت ـ دار البحوث العلمية، ١٣٩٥ ـ ١٤٠٠هـ، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠م : ٧٦/١، الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو : ١٩٧/٢.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

وأظهرَ، لا سيَّما أنَّ العربيَّة تتلَعَّب وتتصرَّفُ في كل ما يكثر استعمالهُ وما هو مُسْتَثْقَلَ، وهي مسألةٌ سيأتي تفصيلها فيما بعدُ. ويمكن أن يُحْمَل جرُّه بالكسرة على تحقيق التعادُل بينه وبين جمع المؤنَّث السالم، إذْ يُعدُّ الجمعُ أثْقلَ من المفرد، لأنَّهُ يدل على أكثر من اثنين، وهي مسألة يطول الفكر في حصر أفراده، أما المفرد فلا يدل إلاَّ على مسمًّى تحته، حملاً على أن الأصل في الممنوع من الصرف أن يكون للأسماء المفردة، أمَّا الجموع الممنوعة من الصرف ففَرْعٌ.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما نذهب إليه مِنْ أنَّ المنعَ من الصرف يُعَدُّ من باب التعادل أنَّ كثيراً من الممنوعات من الصرف يمكن إخضاعُها له، فأعلامُ الإناث جميعها ما عدا الثلاثيّ الساكنَ الوسط الذي يجوز فيه المَنْعُ والصرف يدورُ مَنْعُها من الصرف في فلكه؛ لأنَّ المؤنَّثَ يُعَدُّ أثقلَ من المذكَّر من حيثُ اللفظُ في الغالب، فالمذكَّرُ ما يخلو من علامة التأنيث لفظاً وتقديراً، أمَّا المؤنَّثُ فلا بُدَّ منها فيه لفظاً أو تقديراً(٤٠)؛ ولذلك أُعْطِيَ الثقيلُ ما يُخَفِّفهُ، وأُعْطِيَ الخفيفُ ما يُثَقِّلُهُ، أمَّا ما كان ساكنَ الوسط من باب هِنْد ودَعْد ودار وأضرابِها فيظهر لي أنَّ صرفَهُ يعود إلى خِفَّةِ السكون، أمَّا المنْعُ فمحمولٌ على اطِّراد الباب. وأسماءُ القبائِل والبلادِ وغيرها محْمولٌ منعُها من الصرف وصَرْفُها على كون الاسم يدورُ في فلك الأب أو الأُمّ، أو غيرهما من الألفاظ المؤنّثة والمذكَّرة، فإنْ كانَ المُرادُ العَلَمَ المؤنَّثَ تَحقَّق المنعُ، وإن كانَ المذكَّرَ تَحقَّقَ الصرفُ(٤١).

والقولُ نفسه فيما انتهى بألف التأنيث من الأسماء المفردة أو المجموعة جمعَ تكسيرٍ نكرةً كانت أو معرفةً نحو: حُبْلى وذِكْرى وعَطْشى، وَسلْمى، وحَمْراء وبيضاء وأضرابهما مِمَّا قُلِبَت فيه الألفُ الثانية همزةً (فعلاى)، وَعُلَماء وأوْلياء، وسكارى وأضرابها(٤٢)، من حيثُ التعادُلُ بين هذه الأسماء والأسماء المذكَّرة، إذْ خُفِّفَ الثقيلُ

(٤٠) انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٨٦، أبوالبركات بن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق د. رمضان عبدالتواب، القاهرة ـ دار الكتب، ١٩٧٠م: ٦٣، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ١/١٠٦.

(٤١) انظر: السيوطي، همع الهوامع: ١/١١١ـ١١٣.

(٤٢) انظر أبوالبركات بن الأنباري، البلغة: ٣٢.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

بالمنع من الصرف، وثُقِّلَ ا لخفيفُ بالصرف (إظهار التنوين والجرّ بالكسرة). ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما نذهب إليه صَرْفُ تلك الأسماء المنتهية بألفٍ ليست للتأنيث، نحو : أَرْطى (نوعٌ من الشجر)، التي زيدت فيها للإلحاق بجعفر، ودَلَنْطى (الشديد)، وَحبَنْطَى (الممتلىء غيظاً) اللتين زيدت فيهما للإلحاق بجَحَنْفَل، وقَبَعْثَرى (الجمل الضخم) التي زيدَت فيها للتكثير(٤٣). وصرفُ ما كان من باب عِلباء وحِرْباء وأضرابهما مِمَّا فيه الهمزة ليست بدلاً من ألف التأنيث، إذْ هي فيهما بدل من الياء التي لا تَمْنَعُ من الصرف(٤٤).

ويبدو التعادُلُ بَيِّناً أيضاً في هذه المسألة فيما كان من باب طَلْحةَ ومعاويةَ وأضرابهما من حيثُ منعُهما من الصرف، وما كان من أعلام الذكور مسمّىً به إناث، أو ما كان من أعلام الإناث مسمّىً به ذكور على الرغم من خلاف النحويِّين في منعها من الصرف أو عدمه، إذْ يُعَدُّ النقلُ من المذكَّر أو المؤنَّث ثقلاً كما يتراءى لي؛ لأنَّ الفكرَ في ذلك يطول بانتقاله من وضع إلى آخَرَ، من التذكير إلى التأنيث، أو من التأنيث إلى التذكير، زيادةً على الثقل الذي يطالعُنا في أعلام الإناث منقولاً اليها أو منها؛ ولذلك خُفِّفَ ما مرَّ بالمنع من الصرف؛ لتحقيق التعادل بينَهُ وبين أعلام الذكور الخفيفة(٤٥).

ويبدو ذلك أيضاً في منع ما كان من باب هند ودعْد مصغَّرين، إذْ يجب ذكرُ الهاء : هُنَيْدَة ودُعَيْدَة، فيتحقّق وجوبُ منع الصرف، طلباً للتعادل(٤٦).

ويُحْمَل على المؤنَّث في هذه المسألة ما كان من باب فَعْلان صفةً للمذكَّر على أنْ يكونَ مؤنَّثه فَعْلى لا فَعْلانة، ولعلَّ أوجُهَ الشبه بينَه وبين المؤنَّث عند سيبويهِ تكمُنُ في كونه يشبهُ ما كان من باب حمراء في عدّة الحروف والحركاتِ والسَكَنات، وأنَّ له مؤنَّثاً خاصاً (فَعْلَى) كما أنَّ (لفَعْلاءَ) مذكَّراً خاصاً (أفْعَل)، وقيل إنَّ النون في آخره

---

(٤٣) انظر : الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٣٠/٣، ابن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩هـ)، الممتع في التصريف، تحقيق د. فخرالدين قباوة، بيروت - دار المعرفة، الطبعة الأولى : ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م : ٥٥/١، ٥٦، ١٥٥.

(٤٤) انظر أبوإسحق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٣٣.

(٤٥) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ١٠٩/١، الصبان، حاشية الصبان : ٢٥٣/٣.

(٤٦) انظر الصبان، حاشية الصبان : ٢٥٤/٢.

بدل من ألف التأنيث كما في صنعانيّ وبهرانيّ، منسوبي صنعاءَ وبهراءَ، وهو قول المبرّد وسيبويهِ أيضاً في أحد قوليه، وذهب الكوفيون إلى أنَّ المنع يعود إلى كون الألف والهمزة زائدتين لا يقبلان تاء التأنيث، ولعلَّ تقييدَ هذه الصفة المذكّرة بأنْ يكونَ مؤنَّثُها فَعْلَى يَعود إلى تحقيق الشبه بما يكون من باب حمراءَ، إذْ لو قَبلَتْ تاءَ التأنيث لانتفى هذا الشبه، فينتفي بانتفائِهِ التعادُل الذي يتوافَرُ بالمنع من الصرف(٤٧).

ويُحْمَلُ على ما كانَ من باب (فَعْلان) السابق ما يشبهه في زيادة الألف والنون ويباينه في الحركات والسكنات بقيد كونه علماً، ولعلَّ السبب في هذا القيد يعود إلى أن المعرفة يطولُ الفكر في تعيينها وتخصيصها؛ فلذلك عُدَّتْ ثقيلةً في هذه المسألة، أمَّا النكرة فخفيفةٌ؛ لأنَّ كلَّ واحد من أفراد الجنس يدل على الجنس كلِّه، نحو : عُثْمان وسُلْطان ورَمَضان وأضرابهما(٤٨).

ومِمَّا يمكنُ عَدُّه من باب التعادل في الممنوع من الصرف ما كان من باب (أَفْعَلَ) من الصفات؛ لأنَّ فيه الوصفيَّة ووزن الفعل المضارع، الذي يُعَدُّ أثقلَ من الاسم كما مرَّ، وقُيِّدَ ذلك بعدم قبول تاء التأنيث، إذْ يكونُ مؤنَّثه من باب فَعْلاء أو فُعْلَى، أو يكون مِمَّا لا مؤنَّثَ له نحو آدر (مَنْ في خُصيته نَفْخَة)، ويتراءى لي أنَّ مَنْعَ ما كان من هذا الباب من الصرف يعود إلى تحقيق التعادل بين هذا الاسم التفضيلي وغيره من الأسماء الرباعيَّة، إذْ لا بُدَّ مِنْ (مِنْ) ظاهرةً أو مقدرةً معه، فكأنّهما رُكّبا معاً، فصارا في التقدير اسماً واحداً كالأعلام المركَّبة مزجيّاً، فتحقَّق بذلك الثقل زيادةً على ما يطالِعُنا من ثِقَلٍ مصدَرُه كونُهُ على وزنه، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما أذهب إليه أنَّ (أَفْعَلَ منك) إذا سُمِّيَ به رَجُلٌ لم يُصرَف في معرفةٍ أو نَكرةٍ، ولكنَّ هذا المنع فيه خلافٌ بَيْنَ النحويِّين في منعه أو عدمه إذا كان غيرَ متلوٍّ بها بعد أنْ يُسَمَّى به رجلٌ ثمَّ يُنَكَّر(٤٩). والقولُ نفسه فيما تُعَدُّ فيه الصفة عارَضةً نحو : رجلٌ أرْنَبٌ، إذْ يعود السبب في صرفه

(٤٧) انظر : أبوإسحق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٢٥، الصبان، حاشية الصبان : ٢٣٤/٣، السيوطي، همع الهوامع : ٩٥/١.

(٤٨) انظر : الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٢٦، الصبان، حاشية الصبان : ٢٣٤/٣، السيوطي، همع الهوامع : ١٠١/١.

(٤٩) انظر : السيوطي، همع الهوام : ١١٦/١، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٣٥/٣، أبوإسحق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٢/٦.

إلى عدم توافر (مِنْ) بعده[٥٠]، وما استُعْمِل استعمالَ الأسماء على الرغم من أنَّ أصله الوصفيَّة، نحو : أَبْطَح وأَجْرع (المكان المستوي) وغيرِهما، إذْ ذهب بعضُ النحويِّين إلى صرفه لاعتدادهم بالعارض (الاسميَّة) وعدم اعتدادهم بالأصل المعياريّ (الوصفيَّة)، ويظهرُ لي أنَّه الأولى والأظهر؛ لعدم توافر (منْ) في هذا الأصل، إذ زال بزوالها الثقل المشارُ إليه، فلا ضرورةَ إلى التعادل بينَهُ وبين الاسم الرباعيّ. ولعلّ ما يُعَزِّزَ هذا التعادل لكونِهِ مُتْلُوّاً بمِنْ أنَّ الكوفيّين لم يُجيزوا صرفَ ما كان من هذا الباب للتناسب أو الضرورة الشعريَّة كما يطالعنا في الممنوعات من الصرف الأخرى، على الرغم من أنَّ البصريِّين قد أجازوا هذه المسألة، حملاً على أنَّ المانع له من الصرف الوزنُ والعلميَّة لا (مِنْ) الخافضة، ويظهرُ لي أنَّ مذهب الكوفيِّين أولى، لأنَّ ما احتجّوا به من الكلام : خيرٌ منكَ وشرٌّ منك، يُعَدُّ (أفعلِ تفضيل) تقديراً؛ لكونه ليس من بابه وزناً، على الرغم من أنَّه قد ورد : أَخْيَرُ وأَشَرُّ[٥١]. ويُحْمَل على اسم التفضيل في هذه المسألة ما كان من باب أَفْعَل فَعْلاء، نحو أَحْمَر حمراء، وأصفر صفراء، وأضرابهما من الصفات المشبهة.

ومِمَّا يُمْكِنُ حملُه في المنع من الصرف على ما كان من باب (أَفْعل من) على الرغم من كونه معرفةً لا نكرةً صفةً : أَجْمَع، وأَكْتَع، وأَبْصَع، وأَبْتَع، وأضرابها، ويتراءى لي أنَّه يُمْكِن أنْ يكون ذلك من باب التعادل بين ما يُمْنَع من الصرف بتلك القيود وما لا تتوافرُ فيه هذه القيود، إذْ يُعَدُّ أَجْمَعُ وأضرابُهُ أقلَّ تصرُّفاً في العربيَّة من (أفعلَ مِنْ)، من حيثُ إنَّهُ لم يرد في العربيَّة إلَّا توكيداً أو حالاً في الغالب، نحو : يُعْجِبُني قَصْرُكَ أَجْمَعُ وأَجْمَعَ، فلا يقع مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً، أو مفعولاً على خلاف ألفاظ التوكيد المعنويّ، فَعُوِّضَ عن عدم التصرُّف هذا بالمنع من الصرف؛ ليتمَّ التعادُلِ بين ما كان من باب (أَفْعَل) هذا وما كان من باب (أَفْعَل) ذاك، ولعلّ ما يُعَزِّزُ ما أذهبُ إليه ما يتراءى لي من قول أبي علي الفارسيّ : «قال أبوعليّ : باب أجمع وَجَمْعاء، وأَكْتَع وكَتْعاء، وما يَتْبَع ذلك من بقيّته، إنَّما هو اتّفاقٌ وتواردٌ وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها؛ لأنَّ باب أَفْعَلَ وفَعْلاء إنما هو للصفات، وجميعُها لم

(٥٠) انظر السيوطي، همع الهوامع : ١/١٠٠.

(٥١) انظر السيوطي، همع الهوامع : ١/١١٩.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

يجيء على هذا الوضع نكرات، نحو أَحْمَر وحَمْراء وأصفر صفراء، وهذا ونحوُهُ صفاتٌ نَكِرات، فأمّا أَجْمَع وجَمْعاء فاسمان معرفتان ليسا بصفتين، فإنّما ذلك اتّفاقٌ وقَع بين هذه الكلمة المؤكَّد بها»(٥٢).

ويبدو التعادل بَيِّناً فيما يُمْكِنُ حمله على العدل من بناءٍ آخر من الأعلام وغيرها، إذْ يُعَدُّ العدْلُ تثقيلاً؛ لكونه يدور في فلك نقل علمٍ من علمٍ آخر منقولٍ من نكرة، فلا بُدَّ من التعادل بين ما يُحْمَل على العدل وغيره من الأعلام التي تُعَدُّ خفيفةً بالنسبة إليه وثقيلةً بالنسبة إلى النكرة، ومِمَّا يُمْكِنُ عدُّه من هذه المسألة من الأعلام ما كان من باب (فُعَل) مسمّىً به بقيد أن يُسْمع عن العرب ممنوعاً من الصرف، وإن لم يُسْمَع ممنوعاً فإنّه يكونُ مِمَّا لا يُحْفَظُ له أصلٌ في النكرات، فإمَّا أنْ يكون مِمَّا نُقِلَ من أصلٍ مجهول وإمَّا أنْ يكونَ مرتجلاً، نحو أُدَد. ولقد دوَّن السيوطيّ(٥٣) خمسةَ عشرَ علماً من باب (فُعَل) معدولاً : عُمَر، زُفَر، مُضَر، ثُعَل، هُبَل، زُحَل، عُصَم، قُزَح، جُشَم، قُشَم، جُمَع، جُحا، دُلَف، بُلَع (بطنٌ من قضاعة)، وطُوَى الذي زاده الأخفش، وهو عند أبي حيَّان محمولٌ على العلميَّة والتأنيث، وتُعَدُّ هذه الأعلام جميعُها معدولةً عن (فاعِل) ما عدا ثُعَلَ المعدولَ عن أَفْعَل (أَثْعَل)، وطُوَى الذي استثناه أبوحيَّان. وزاد ابنُ خالويه عُلَق وفُلَق علمي الجنس.

والأصل في العَدْلِ السابق أنْ يكون في باب النداء، نحو : يا فُسَق، وغُدَر، وخُبَث، في : فاسِق، وغادِر، وخَبِيث؛ ولذلك عُدَّت هذه الألفاظُ وأضرابها معدولةً، وإنْ سُمِّي بها في غير النداء مُنِعَت من الصرف مراعاة للعدلِ، وإنْ نُكِرَت صُرِفَت لزوال العدل، على الرغم من عدّ الأخفش وطائِفَةٍ إياها مُسَمًّى بها مصروفةً(٥٤).

ومن المعدول في هذه المسألة ألفاظُ التوكيد التي من باب (فُعَل) : جُمَع، كُتَع، بُصَع، وبُتَع، وهي ممنوعةً من الصرف للعلميَّة والعدل، وفيما عُدِلَتْ عنه مذاهبُ مختلفة :

(٥٢) ابن منظور، لسان العرب : ٦٠/٨ (جمع).
وانظر أبوإسحق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٢، السيوطي، همع الهوامع : ١٩٨/٥.

(٥٣) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ٨٧/١ ـ ٨٨، أبوإسحق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٣٩.

(٥٤) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ٨٩/١، أبوإسحق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٣٩.

- أنْ تكونَ معدولةً عن (فُعْل)؛ لأنَّه قياسُ جَمْع ما كان من باب أَفْعَل فَعْلاء صفةً.
- أنْ يكونَ معدولاً عن (فَعالَى)؛ لأنَّه قياسُ ما كان اسماً من باب فَعْلاء، نحو صحراء وصَحارى.
- أنْ يكونَ معدولاً عن (فَعْلاوات)؛ لكونَ المذكَّر (أَفْعَل) يُجْمَع بالواو والنون.
- أنَّها معدولةٌ عن الألف واللام؛ لأنه يُقالُ : الأجمعونُ كما يُقالُ الأخْسَرون، فقياسُ الجمع بالألف واللام، فعدلوا به عما يستحقُّه.

وأيّاً كان المعدولُ عنه فالمنعُ من الصرف لتحقيق التعادُلِ بين المعدول الذي يُعْدُّ بالعدلِ ثقيلاً وغيره من الأسماء غير المعدولة(٥٥).

ومنه (سحَر) الذي عُدَّ ممنوعاً من الصرف للعلميَّة والعدل، على أنَّه معدولٌ عن المتحلّي بالألف واللام (السحر)؛ لأنَّ النكرة تُعَرَّف هكذا، فبالعدل توافَرَ الثقل؛ ولذلك تمَّ التعادل بينه وبين غيره مما هو غيرُ معدول بالمنع من الصرف، وذهب قومٌ إلى أنَّه ليس ممنوعاً من الصرف، على أنَّه في نية التعريف بحرف التعريف أو الإضافة، وذهب آخرون إلى أنَّه مبنيٌّ على الفتح لتضمُّنه معنى الحرف، والتضمينُ يُعَدُّ تثقيلاً كما يتراءى لي؛ لأنَّ الفكرَ يطول في الوصول إليه، فيكون البناءُ أيضاً يدور في فلك التعادل(٥٦).

ومنه ما كان علماً لمؤنَّثٍ من باب (فَعالِ) على لغة بني تميم، نحو : قَطامِ ورَقاشِ، وسَكابِ (للفرس)، وسَجاحِ (للنسوة)، وعَرارِ (للبقرة)، وظَفارِ (لبلدة عند بني تميم)، فهذه الألفاظ تُمْنَعُ من الصرف للعلميَّة والعدل عن النكرة (فاعِلة)؛ ولذلك صير إلى التعادل بينها وبين غيرها مِمَّا هو غيرُ معدولٍ بالمنع من الصرف، وقيل إنَّ المنع يعود إلى العلميَّة والتأنيث، وهو مذهب المبرّد، أمَّا الحجازيُّون فَيُعَدُّ

(٥٥) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ٩٠/١، أبوإسحق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٠.

(٥٦) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ٩٢/١، الصبان، حاشية الصبان : ٢٣٩/٣ ـ (في هذين المرجعين حديث عن علة منع صرف سحر، وهي العدْل، أمَّا التعادل فمن اجتهادي).

ذلك مبنيًّاً على الكسر عندَهم، وهي مسألة سأبسط الحديثَ فيها في مكانها(٥٧).

ومنه أُخَر التي مُنِعَت من الصرف لكونها صفه معدولةً، وفي المعدول عنه مذاهبُ، لكلِّ مذهب ما يُعَزِّزه أو يردُّه، منها : أنَّه معدولٌ عن الألف واللام (الأُخَر)؛ لأنَّ الأصل في أفعل التفضيل أَنْ يَقْتَرِنَ بالألف واللام إذا جُمِعَ، وفيه عُدِلَ عن معنى المعرَّف بهما؛ لأنَّه لا يوصَفُ بأُخَرَ إلاَّ النكرات، إذْ كان حقُّه أنْ يُنْوى مع العدل التعريف، وأنَّه معدولٌ عن (أفعل من)، فيصحَّ استعمالُه للمذكَّر والمؤنَّث والمثنَّى والجمع، وأنْ يكونَ موصوفُهُ نكرةً، وأنَّهُ معدولٌ عن أُخْريات ليصحَّ وصفُ النكرة به. وأيًّاً كان المعدولُ عنه فبالمنع من الصرف يتحقَّق التعادُل في هذه المسألة(٥٨).

ومنه ما جاء معدولاً عَن العدد، نحو : أُحاد ومَوْحَد وثُناء ومَثْنَى، وثُلاث ومَثْلَث، ورُباع ومَرْبَع، وخُماس، ومَخْمَس، وهكذا دواليك إلى العدد عشرة، على الرغم من اختلاف النحويّين في إجازة هذه المسألة، ويكمُنُ عَدْلها في اللفظ والمعنى، ففي اللفظ معدولةٌ عن واحدٍ واحدٍ، واثنينِ اثنينِ، وثلاثةٍ ثلاثة، وهكذا دواليكَ، أمَّا المعنى فتضعيفُ أصولها، كما يُفهم من قول بعض النحويّين، إذْ معنى أُحاد : اثنان، وثُناء: أربعة، ولعلَّ هذا العدل يُعَدُّ تثقيلاً؛ لأنَّ فيه نقلاً للفظ من وضع إلى آخر في اللفظ والمعنى؛ ولذلك صير إلى تخفيفها بالمنع من الصرف؛ ليتمَّ التعادل بينها وبين نظيراتها غير المعدولة، التي اختصَّتْ بالتنوين وبالكسرة علامةً للجرّ(٥٩).

وبعدُ فيتبين لنا مِمَّا مرَّ من الألفاظ التي تُعَدُّ من باب العدل الذي يتم بصرف لفظ أولى بالمُسمَّى إلى آخر ـ أنَّ التعادُلَ يبدو بيّناً فيها، وأنَّه مُرادٌ لتحقيقِ الائتلاف والمساواة بين المعدول والمعدول عنه الذي يُعَدُّ خفيفاً، إذْ يتوافَرُ ذلك بالمنع من الصرف الذي يُعَدُّ تخفيفاً للثقيل.

(٥٧) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ٩٣/١، الصبَّان، حاشية الصبَّان : ٣٩/٣.

(٥٨) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ٨١/١، أبوإسحق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٠.

(٥٩) انظر : أبوإسحق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٤، السيوطي، همع الهوامع : ٨٢/١، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٤١/٣، الحيدَرة اليمني، كشف المشكل في النحو : ٤١/٢.

ومن الممنوع من الصرف الذي يدور في فلك التعادل ما يُعَدُّ مركّباً تركيباً مزجيّاً نحو : بعلبك وحضرموت، وأزدشير وغيرها، ولعلَّ الثقل في هذه الأسماء يبدو في جعل اسمين اسماً واحداً، إذْ يُنَزَّلُ الثاني من الأول منزلة تاء التأنيث من الاسم المختوم بها؛ ولذلك تمَّ التعادُل بين هذه الأسماء وغيرها التي تعد خفيفَةً بالمنع من الصرف، الذي يُعَدُّ تخفيفاً للثقيلِ كما مرَّ(٦٠). وللنحويّين في هذا المركب مزجيّاً مذاهبُ أخرى مبسوطة في مظانّها.

ومنه ما جاء من الأعلام على وزن الفعل بقيودٍ مبسوطَةٍ في مظانِّ النحو(٦١)، نحو : يزيد ويشكر وشمَّر، وغيرها، إذْ يُعَدُّ الفعل أثقلَ من الاسم كما مرَّ، والقولُ نفسه فيما نُقِل عنه؛ ولذلك تمَّ التعادل بين هذه الأعلام وغيرها من الأعلام التي تُعَدُّ خفيفة بالمنع من الصرف.

ومنه أعلام الذكور الأعجميَّة التي دخلت العربية بقيدِ استعمالها أعلاما في الغالب قبلَ أنْ تُنْقَل إليها وزيادَتِها على ثلاثة أحرفٍ، وهي أعلامٌ ثقيلة في العربيّة؛ لأنَّها ليست مألوفَةً فيها، وليس من عادة العرب التسميةُ بها زيادَةً على قِلَّة استعمالها وعدم تآلُف أصواتها بالنسبة لأصوات العربيّة، ولذلك تَصرَّفَ العربُ وتلعَّبوا بها، ويكمن ذلك في منعها من الصرف ليتوافَرَ التعادل بينها وبين الأعلام العربية التي تُعَدُّ خفيفة أصلاً، أمَّا أسماءُ الأجناس الأعجميَّة، نحو : ديباج وآجُر وجاموس ـ فَتُصْرَفُ لكونها نكراتٍ؛ لأنّ النكرات تُعَدُّ أخفّ من المعارف في العربية، أمَّا إذا سمّي بها ففي الغالب تصرف كغيرها من النكرات العربيّة المسمّى بها غير الثقيلة.

ويمكننا أنْ نَعُدّ من باب العلم الأعجميّ من حيثُ المنعُ من الصرف طلباً للتعادل ـ تسمية العرب بمجهولٍ نحو سبأ، أو بما ليس من عادتهم التسمية به كأبي صُعْرورَ، إذ تُعَدُّ هذه الأعلام ثقيلةً لعدم استعمال العرب لها كالأعلام الأعجميَّة، إذْ

---

(٦٠) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ١/١١٤، أبوإسحق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١٠٢، الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو : ١/٤١.

(٦١) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ١/٩٧ـ ١١٠، أبوإسحق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٢٠، الصبان، حاشية الصبان : ٣/٢٥٨.

يعدّ كلُّ غريب مجهول ثقيلاً لقلة استعماله وشيوعه، وكونه غير مألوف(٦٢).

ومن الممنوع من الصرف في هذه المسألة جموع التكسير التي فيها ألف ثالثة بعدها حرفان متحرِّكان، أو ثلاثة أحْرف أوسطها ساكنٌ غيرُ منويّ به وبما بعده الانفصال، نحو : مدارس، ومفاتيح وأضرابهما. ويظهر لي أنَّ منع هذين الجمعين من الصرف يعود إلى كونهما مستثقلين لمجيئهما على خمسة أحرف أو ستة، إذ ستة الأحرف لا تتوافر في (فُعّال) و (فُعْلان) المصروفين، ولعلّ ما يعزِّز ما أذهب إليه أنّ (فُعَلاء)، و (أَفْعِلاء) ممنوعان من الصرف كما مرّ، لكونهما قليلي الاستعمال؛ لأن نظائرهما في المفرد تعدّ قليلة بالإضافة إلى غيرهما من الجموع، لا سيّما أَفْعِلاء (الأربِعاء والأَرْمِداء) في الغالب على خلاف الجموع التكسيرية الأخرى، فلا يستوي المفرد والجمع فيهما في بناء واحد، وهي مسألة تجْعل البناء قليل الاستعمال في العربية من حيث كونُه لا مفرَد له، ويتراءى لى أنّ ذلك يعدُّ تثقيلاً، ولذلك صير إلى تخفيفه بالمنع من الصرف؛ ليتحقَّق التعادل بينه وبين غيره من الأبنية التكسيرية التي تُعَدُّ خفيفةً(٦٣).

أمَّا ما يمكن عدُّه من باب مَوازِجة وصياقِلة وبياطِرة وأضرابها مما صُرِف على الرغم من أنه من ستة أحرف، فيعود صرفه إلى أنه أشبه المفرد في البناء نحو كراهية، وهي مسألة تكسبه الخفة لشيوعه، فلا مُحْوَج إلى تخفيفه بمنعه من الصرف.

وبعدُ فيتضح لنا ممَّا مرّ أنّ الممنوع من الصرف مِمَّا يُسْتَثْقَل في العربية؛ ولذلك صير إلى تخفيفه بهذا المنع؛ ليتمَّ التعادل بينه وبين نظائره من المصروفات، ولعلّ ما يعزِّز هذا الثقل أنّ بعضَ الممنوعات إذا صُغِّرت بقيت على منعها، لكونها أثقل من غيرها كالأعلام المؤنثة، والأعجمية والمركب مزجيًّاً، وما كان من باب فَعْلان فَعْلى، وأفْعَل فعلاء، وما كان منقولاً من الفعل المضارع(٦٤).

---

(٦٢) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ١٠٦/١.

(٦٣) انظر : أبوإسحق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٦، السيوطي، همع الهوامع : ٧٩/١، الصبان، حاشية الصبان، على شرح الأشموني : ٢٤١/٣.

(٦٤) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ١١٨/١، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٧٦/٣.

التعادل في العربيّة.

(٥) البنـــاء :

ذكر النحويّون أن الحروف مبنيَّة، والأسماء المبنية محمولة عليها في هذه المسألة، ولعل بناء الحرف يكمن فيما فيه من تقييد وإبهام، ويبدو ذلك بيِّناً فيما يلي :

خصـائـص الحـــرف

التقييد		الإبهام
من حيث البنية : الأصـل فيـه أنْ يكون دون الثلاثة مدخول الحرف	من حيث الرتبة : رتبة التقدّم دائماً، ومصحوبه يسمَّى	من حيث التضام : مفتقـر دائماً إلى مدخول
		معناه عام، إذْ يعبِّر عن عـلاقـة بين طـرفين، ولـذا قـالوا : معنـاه في غيـره وقيـل فـي المبنيّ للشبـه المعنـويّ : معناه عـام حَقّه أن يؤدى بالحرف

ويظهر مِمَّا مرَّ أن علة بناء الأسماء تكمن في شبهها الحرف، وهو شبهٌ يكمن في الشبه ا لوضعيّ، والإبهاميّ الذي هو الشبه المعنويّ، والتضامّيَ الذي أُطلق عليه مصطلح الافتقار.

وعلى الرغم مِمَّا مرّ يتراءى لي أنّ الأصل في كل ما يعدُّ من المبنيات أن يكون ثقيلاً؛ ولذلك صير إلى تخفيفه لتحقيق التعادل بينه وبين غيره من الأسماء المعربة، والأصل فيه أيضاً حملاً على ذلك أنْ يسكَّن لخفة السكون وثقل الحركة، ولذلك حُرِمَ من التنوين الذي يعدُّ تثقيلاً، إذ اختيرت الفتحة أو الكسرة أو الضمة لتكون علامة للبناء على وفق المبني من حيث شدة الثقل أو خفته، ولعل النحويين مجمعون(٦٥)

(٦٥) انظر : الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٦٢/١، السيوطي، همع الهوامع : ٥٠/١، ابن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبوجناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م : ٣٢٧/٢.

تأصيل | T’aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

على أن أصل المبنيَّات الحرف، لكونه لا معنى له إلّا في التركيب اللغوي، فلا بد من هذا التركيب ظاهراً أو مقدراً، وهي مسألة يطول الفكر في الوصول إليها. والأسماء المبنية محمولة على الحرف في هذا الثقل، إذّ يتضمَّن المبني من الأسماء مثلاً معنيين، معنى الحرف الثقيل ومعناه الأصيل، وقد يكون الشبه افتقارياً أو وضعيَّاً، أو غير ذلك كما في مظانّ النحو المختلفة، فمن الشبه الوضعي الضمائر، ومن الافتقاري الموصولات، ومن المعنويّ أسماء الشرط والاستفهام، ومن الأسماء ما يبنى عند النحويّين لوقوعه موقع مبنيّ، كالمناديات التي وقعت موقع ضمائر الخطاب، وأسماء الأفعال التي وقعت موقع الفعل المبني، ومنها ما يُبْنى عندهم أيضاً لمضارعته ما وقع موقع المبنيّ، كالأسماء المعدولة لمؤنّث من باب (فعالِ)، ومنها ما يُبْنى لإضافته إلى مبنيّ، نحو غير ومثْل وحين وغيرها، أو خروجه على نظائره كأيّ الموصولة التي فارقت سائر الموصولات بحذف صدر صلتها إذا طالت هذه الصلة(٦٦).

ويتّضح لنا مِمَّا مرّ أنَّ المبنيّ ثقيل صير إلى تخفيفه لتحقيق التعادل كما مرّ، ويكمن ثقله في أنَّ مدلوله مركَّب، لتضمّنه معنى الحرف زيادةً على معناه الأصيل، وغير ذلك من أنواع الشبه المختلفة.

ولعلّ مِمَّا يمكن عَدّه من باب المبنيَّات طلباً للتعادل تلك الأسماء المركَّبة تركيباً إتباعيَّاً نحو : حَيْصَ بَيْصَ، وشَذَرَ مَذَرَ، وبيْتَ بيْتَ، وبيْنَ بيْنَ، وصباحَ مساءَ، وغير ذلك من الأسماء المركبة التي تعدّ اسماً واحداً لامتزاجها، فيكمن فيها الثقل اللفظيّ؛ لأنّ الأصل في الأسماء العربية ألّا تكون مركّبة، ولذلك بُنِيَت، واختيرت الفتحة، أخفّ الحركات، علامةً لبنائها، والقول نفسه في الأعداد المركّبة تركيباً مزجيَّاً، من حيث بناؤها على الفتح طلباً للتعادل بينها وبين غيرها من الأسماء غير المركَّبة التي تعدّ خفيفة بالإضافة إليها. والمركّبات في العربية تبدو بَيِّنةً فيما يأتي :

(٦٦) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ٥٠/١، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : ٣٢٧/٢.

التعادل في العربيّة.

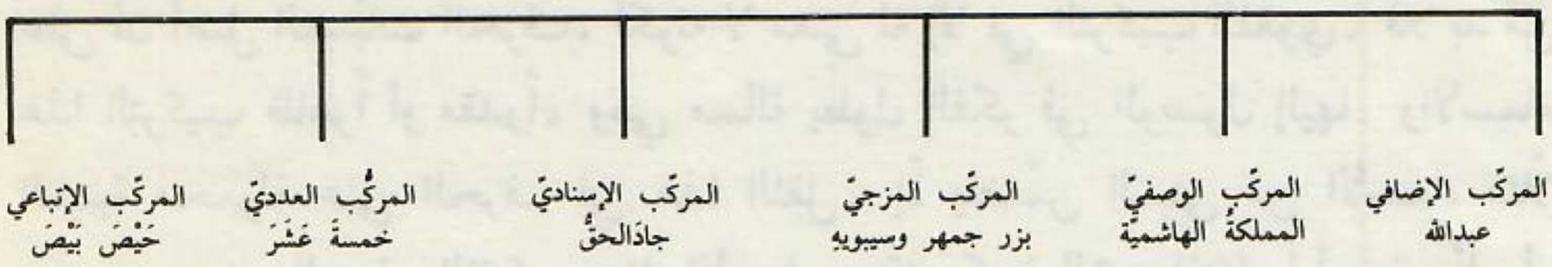

ولعلّ ضالَّتنا في هذا البحث المركَّب العددي، والمركَّب الإتباعيّ والمزجي الذي من باب سيبويهِ؛ لأنَّها مبنية، ولست أنكر أنَّ التعادل لا يتوافر في المركبات الأخر التي يُعَدُّ تركيبُها ـ كما يتراءى لي ـ من حيثُ شدَّةُ الالتصاق، ليس كتركيب ما يُعَدُّ مبنيًّا، أو ممنوعاً من الصرف، ولعلّ ما يُعَزِّز ذلك أنَّ علامة الإعراب تظهر على حرف الإعراب في جزأي المركَّبين إضافيّاً ووصفيًّا، أما المركّب الإسناديّ فجملة، والجملة ليست كالمفرد أو المركَّب مزجيًّا، من حيثُ كونُها جملة فعليةً أو اسمية تخضع في الأصل لسلطان النحو وأقيسته.

ومن ذلك أيضاً بناء اسم (لا) النافية للجنس المفرد على الفتح حملاً على المذهب البصريّ، من حيثُ كونُها مركبةً معه، فتحقّق التعادل بينه وبين غيره من الأسماء التي تُعَدُّ خفيفةً(٦٧)، ويعزّز ما نذهب إليه إعراب ما بعد (لا) التي ليست للجنس وتنوينه. والقول نفْسه في الأسماء المنتهية بتاء التأنيث المربوطة من حيث فتحُ ما قبلها؛ ليتحقَّق التعادل بين هذه الأسماء التي يمْكن أنْ تعدّ من باب المركّبات على الرغم من إظهار التنوين على هذه التاء في كلّ ما هو مصروف أو غير مضاف.

ويرى الدكتور مهدي المخزوميّ أنّ اسم لا النافية للجنس بُنيَ على الفتح كغيره من المركّبات السابقة، إذْ لا أثر لـ (لا) النافية للجنس في إعرابه، فيكون إعرابه مبتدأ لا اسما لها، ويعزّز ذلك بإجازة رفع المعطوف عليه، وبإبطال عملها إذا كانت مفصولة عن اسمها، وبفتح نعت اسمها أحياناً، لكون النعت والمنعوت ركّبا، فنُزّلا منزلة

(٦٧) أبوالبركات بن الأنباري (ت : ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي : ٣٦٦/١.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

الكلمة الواحدة(٦٨). ويظهر لي أنّ هذا التخفيف يعود إلى التعادل بين هذا الاسم وغيره من الأسماء الخفيفة كما مرّ.

ويرى أيضاً أنّ الحركات التي تظهرُ على آخر المنادي ليست أثراً لعامل من العوامل؛ لأنّها حركات لوصل الكلام أو تخفيفه : «أمّا الحركاتُ التي تظهر في آخر المنادى فليست أثراً لعامل من العوامل، ولكنَّها حركات لا بُدّ منها لوصل الكلام، أو تخفيفه، وقد انتهى إلينا أن آخرَ المنادي يحرّك بالضمّة حيناً وبالفتحة حيناً . . .»(٦٩). فالمضاف طال بالمضاف إليه، والشبيهُ بالمضاف بمعموله، والنكرةُ الموصوفة بالصفة، وغيرُ الموصوفة بالتنوين(٧٠)، وينسب الدكتور الفاضل هذا المذهب إلى الخليل بن أحمد.

ويظهر لي أنّ بناء المنادى المفرد على الضمّ، والنكرة المقصودة على ما ترفع به يعود إلى تحقيق التعادل بين الأعلام أو النكرات غير المناديات، إذْ يعدُّ النداء تعريفاً؛ يكتسب الاسم المنادى به التعريف زيادة على تعريفه، لكونه علماً، فانتقل من وضع المعرفة إلى وضع ما هو أكثر تعريفاً، لأنّ الأصل في المنادى أنْ يكون قريباً ليسْمَعَ النداء، فَعُدَّ هذا الانتقال تثقيلاً كما مرَّ، لكون الفكر يطول بانتقاله من مسألة إلى أخرى، أمَّا النكرة المقصودة فانتقلت من كونها خفيفةً إلى كونها ثقيلة بالنداء لتخصيصها وجعلها قريبة من المعرفة به، فبُنِيَتْ على الضمّ لتحقيق التعادل المنشود بينها وبين غيرها من النكرات التي تُعَدُّ خفافاً، والقول نفسه بالنسبة للعلم المفرد المنادى. وقد يكون ذلك محمولاً على تحقيق التعادل بين المنادى المنصوب فيما مر الذي يُعَدُّ أثقل من المنادى المبني، لطوله إمَّا بالإضافة وشبهها وإمَّا بالتنوين، فاختيرت الضمة التي تُعَدُّ أثقل الحركات للأعلام المفردة المناديات، والضمة أو الواو المستثقلتان للنكرة المقصودة، والألف الخفيفة للنكرة المقصودة المثناة، لكون نونها مكسورةً. ولست أنكر أنَّ سبب بناء هذه النكرة المقصودة يمكن أنْ يعود إلى أنَّها

---

(٦٨) الدكتور مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، بيروت ـ دار الرائد العربي، الطبعة الثانية : ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م : ٢٥٠ ـ ٢٥٢.

(٦٩) د. مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه : ٣٠٦.

(٧٠) انظر : د. مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه : ٣٠٧.

محمولة على العلم المنادى؛ لأنَّ القصد فرع من التعريف، زيادةً على توافر علاقة المعاقبة بين النكرة المقصودة واسم الاشارة المبدل منه الاسم المعرفة، إذ يجوز أن نضع موضع قولنا : يا رجُلُ، نداءً آخر يؤديّ المعنى المقصود، وهو : يا هذا الرجل.

ومِمَّا يمكن عَدُّه من باب التعادل في هذه المسألة بناءُ المضارع على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة؛ لأنَّه يُنَزَّلُ هو وهي منزلة الكلمة الواحدة، ولذلك فُتِحَ آخِرُه لتحقيق التعادل بينه وبين غيره من الأفعال غير المؤكَّدة زيادةً على تحقيق أمن اللبس بينه وبين الأفعال المسندة إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، نحو : لا تَلْعَبَنَّ، ولا تلْعَبُنَّ، ولا تَلْعَبِنَّ.

ومنه أيضاً فتحُ نون التوكيد الثقيلة في مثل : العَبَنَّ والعَبِنَّ والعَبُنَّ، ولا تَلْعَبَنَّ، ولا تَلْعَبِنّ ولا تَلْعَبُنَّ، لكونها هي والفعل نُزِّلا منزلة الكلمة الواحدة في الفعل المسند إلى ضمير الواحد، ووقوعها بعد ضمٍّ في المسند إلى واو الجماعة، وبعد كسر في المسند إلى ياء ا لمخاطبة، وبذلك يمكن أنْ يتمَّ التعادلُ بين ما مرّ وفعل الأمر أو المضارع مسنداً إلى ألف الاثنين أو نون النسوة ومؤكَّداً بالنون الثقيلة التي كُسِرَتْ طلباً للتعادل أيضاً زيادةً على كراهية توالي ألف المد (ضْمير التثنية، والألف الفاصلة بين نون التوكيد الثقيلة• ونون النسوة) : لا تَلْعَبانِّ، لا تَلْعَبْنانِّ.

ومنه كسرُ نون المثنّى وفتح نون جمع المذكر السالم للتخلُّص من التقاء الساكنين، واختيارُ فتح نون جمع التصحيح لكونها مسبوقةً بواو أو ياء (مسلمونَ ومسلمينَ)، أمَّا كسرُ نون التثنية فلكونها مسبوقةً بألف، فتحقَّق التعادُل بذلك : «وحركةُ نون التثنية كسرة، وحركةُ نون الجمع الذي على حدّ التثنية فَتْحَةٌ، نحو : الزيدانِ والزيدونَ، وكلتاهما مُحرّكة لالتقاء الساكنين، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع، وكانت نونُ التثنية أولى بالكسر من نون الجمع، لأنّ قبلها ألفاً، وهي خفيفة، والكسرة ثقيلة، فاعتدلا، وقبل نون الجمع واوٌ أو ياء، وهي ثقيلة، ففتَحوا النونَ ليعتدل الأمر . . . . . »[٧١]. ويظهر لنا أيضاً أنَّ الفرق بين المثنَّى والجمع قد تمَّ بوساطة الألف في الأول والواو في الثاني.

(٧١) انظر : ابن جنّي، سر مناعة الإعراب : ٤٨٧/٢، ١١٣/١، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١٠٦/١ ، الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو : ٢٧٤/١.

تأصيل | T’aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

ومِمَّا يُمْكِنُ عدَّه من ذلك اختصاصُ لام الابتداء بالفتح ولام الجر بالكسر في الغالب ويتراءى لي أنَّ السبب في ذلك يعود إلى أنَّ لام الابتداء تختصُّ بالدخول على المبتدأ في مواضع كثيرة، ولام الجر تختصُّ با لدخول على المجرور معمولها، والمبتدأ أثْقَلُ من المجرور لكونه مرفوعاً، فأعطي الثقيلُ الخفيفَ (الفتح)، والخفيفُ الثقيلَ (الكسر) لتحقيق التعادل زيادةً على تحقيق أمن اللبس بين المجرور والمرفوع.

ومِمَّا يمكن عده من هذه المسألة أيضاً ما كان من باب (فَعالِ) معدولاً؛ لأنَّ العدل يُعَدُّ تثقيلاً كما مرَّ، فبُنيَ على الكسر بعد أنْ حُرِمَ من التنوين، على الرغم من أنَّ بناءَه على الفتح أخفُّ لمناسبة الألف، وقيل إنَّ الكسرَ محمولٌ على أنَّه مؤنَّث، وبذلك يتحقَّق التعادل بين المعدول وغيره مِمَّا يُعَدُّ خفيفاً من الأسماء. ومن المعدول في هذه المسألة أسماءُ الأمر، المعدولة عن مصدَر معرفة، نحو : تراكِ في الترك، وغيره، وهو عند سيبويهِ معدولٌ عن الفعل، والصفاتُ، ومنها قولهم للضبعُ : جَعارِ (معدول عن الجاعرة)، وقثام (معدول عن القاثمة؛ لأنها تَقْثُمُ الترابَ، أي، تُثيره)، والمصدَرُ، نحو : بَدادِ، وفَجارِ، ويِسارِ، وهي معدوله عن مصادِرَ معرفة مؤنثَّة على الرغم من أنَّها لم تسْتَعمل في كَلام العرب(٧٢).

ومنه اختصاصُ تاءِ التأنيث الساكنة بالفعل، والمتحرِّكة بالاسم لتحقيق التعادل بين الفعل الذي يُعَدُّ ثقيلاً لما مر والاسم الذي يُعَدُّ خفيفاً، فأُعْطِيَ الأخفُ الحركَة الثقيلة. أما الثقيل فَحُرِمَ منها (السكون عدم الحركة)(٧٣).

واختصاص تاءِ المتكلِّم بالضم، والمخاطَب بالفتح؛ لأن المتكلِّم إذا أخبر لا يكون إلاَّ واحداً، ولذلك عُدَّ خفيفاً، أمَّا إذا خاطب فقد يُخاطِبُ واحداً أو أكثر، ولذلك يُعَدُّ المخاطَبُ ثقيلاً، فَأُعْطِيَ الخفيفُ الحركَةَ الثقيلةَ، والثقيلُ الحركَةَ الخفيفة، ليتحقَّق التعادل بينهما(٧٤).

(٧٢) ابن الأنباري، ما ينصرف وما لا ينصرف : ٧٢ ـ ٧٨، السيوطي، همع الهوامع : ٩٤/١، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : ٣٢٨/٢.

(٧٣) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١٠٧/١.

(٧٤) انظر السيوطي، همع الهوامع : ١٩٤/١.

ومنه بناءُ أسماء فِعلِ الأمر، لتضمُّنها معنى لامه، أَمَّا أسماءُ الفعلين، الماضي والمضارع، فيظهر لي أنَّهما بُنيا حملاً على الأمر؛ لتحقيق التعادل في هذه المسألة(٧٥).

ومِمَّا يمكن عدُّه من هذه المسألة اختصاص حرف المضارعة في الثلاثيّ بالفتح، وفي الرباعي والمزيد بحرف بالضمّ، لكونهما أخفَّ منه لقلّة استعمالهما وكثرة استعماله، فأُعطيَ الخفيفُ الثقيلَ والثقيلُ الخفيفَ؛ ليتحقَّق التعادل بينهما زيادةً على تحقيق أمن اللبس. أمَّا المزيد بحرفين أو ثلاثة فاختص بالفتح، لتحقيق التعادل بينهما وبين الرباعي، لكونهما أثقل منه في عدد الحروف.

وبعدُ فَيَتَّضِحُ لنا مِمَّا مرَّ أنَّ التعادل يشيع في المبنيَّات أسماءً وأفعالاً، مُرَكَّباتٍ وغير مُرَكَّبات، وأنَّ هذه المبنيات تُعَدُّ أَثْقَلَ من غيرها مِمَّا هو مُعَرَب؛ ولذلك صير إلى تخفيفها لتحقيق التعادل بينها وبين غيرها، وتبدو هذه المسألة بَيِّنَةً في الأسماء المُركَّبة تركيباً مزجيّاً المنزَّلة منزلةَ الكلمة الواحدة، إذْ تُعَدُّ أَثْقَلَ المبنيَّات؛ ولذلك اختصَّت بالفتحة دونَ غيرها. ويُمْكِنُ أنْ يِعَلَّلَ بالتعادل أيضاً بناءُ المنادى علماً مفرداً على الضمَّ ونكرةً مقصودةً على ما تُرْفَعُ به؛ لانتقاله في هذه المسألة من وضعٍ تعريفيٍّ إلى وضعٍ آخر أكثر اختصاصاً وتحديداً؛ أو من وضع عام لا تخصيصَ فيه إلى ما يُمْكِنُ أنْ يكونَ فيه قريباً من المعرفة، وبذلك يُعَدُّ ثقيلاً؛ ولذلك صير إلى تخفيفه بعدم التنوين، واختصَّ بحركته البنائيّة ليتمَّ التعادل بينه وبين غيره من غير المناديات أو بين المنادى المنصوب الذي ذهب الخليل بن أحمد وَتَبعَه الدكتور مهدي المخزومي إلى أنَّ الفتحة فيه ليست إعراباً بل حركة صير إلَيها لتخفيفه كما مَرَّ. ويبدو هذا التعادل أيضاً بَيِّناً في كسر نون المثنى وفتح نون جمع المذكَّر السالم، واختصاص الفعل بتاء التأنيث الساكنة والاسم بالمتحركة؛ لكون الفعل أَثْقَلَ من الاسم في العربيَّة، والمتكلِّم بالتاء المضمومة لكونه لا يكون إلاَّ واحداً، والمخاطب بالفتح إذا كان مُذكَّراً؛ لأن المتكلِّم قد يُخاطبُ واحداً أو أكثر، فُعَدَّ ذلك تثقيلاً، وبناء ما كان من باب (فَعالِ) للمؤنث على الكسر صفةً أو مصدراً أو اسمَ فعلٍ، لكونِه معدولاً عن

(٧٥) انظر السيوطي، همع الهوامع : ٥١/١.

تأصيل | T’aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

آخر كما مرَّ، وبناء ما يُعَدُّ من باب اسم فعلٍ ماضٍ أو مضارعٍ حملاً على التعادل بينهما وبين اسم فعل الأمر الذي بُنِيَ لتضمُّنِه معنى لام الأمرِ في أحد الأوجه.

وَيَتَّضح لنا أيضاً أنَّ ثقل هذا المَبنيِّ قد يعود إلى تضمُّنه معنى الحرف زيادةً على معناهُ الأصيل، أو افتقاره إلى ما يُتَمّم معناه كافتقار الحرف، وغير ذلك مِمَّا يُطالعنا في مظانّ النحو من مواضع يشبه فيها الاسم المبنيُّ الحرفَ كما يطالعنا في مظانّ النحو المختلفة، وقد يعود أيضاً إلى نقله من وضع إلى آخر من حيثُ العدل أو تخصيصُ معناه وتحديدُه، أو ثِقَله اللفظيّ كما في الأسماء أو الظروف أو الأحوال أو الأعداد المركَّبة تركيباً مزجياً. ويتحكَّمُ هذا الثقل في تحديد الحركة البنائيَّة من حيثُ شِدَّتُه أو خِفَّتُهُ، إذْ يبدو ذلك في ضمّ تاء المتكلم وفتح تاء المخاطب كما مرَّ.

(٦) التنـــويـــن :

يُعَدُّ التنوينُ في مواضع كثيرة دليلاً على أنَّ الاسم المنوَّنَ كان في الأصل خفيفاً، فَثُقِّلَ به، ولعلَّ ما يُعزِّز ما نذهب إليه أنَّ الفعل لا يُنَوَّن لكونهِ أَثْقَلَ من الاسم الذي يَتَّسم بالخفَّة في الغالب، والقول نفسُهُ بالنسبة للممنوع من الصرف الذي يُعَدُّ ثقيلاً، فَخُفِّفَ بعدم التنوين كما مرَّ، وبذلك يتمُّ التعادُل بين هذه الأسماءِ الثقيلة بتخفيفها بحذفه، والأسماءِ الخفيفة بتثقيلها بإثباته(٧٦).

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من باب المعادلة في الحكم في هذه المسألة كونُ تنوينِ جمع المؤنَّث السالم مُعادِلاً لنون جمع المذكَّر السالم، لا تنوين صرف أو غيره عل مذهب بعض النحاة، ويعزِّزه بقاؤه فيما سمِّي به على الرغم من كونه ممنوعاً من الصرف للعلميَّة والتأنيث، نحو أذرعات ومسلمات مسمًّى بهما(٧٧).

---

(٧٦) انظر : الزجاجي، الإيضاح في علل النحو : ١٠٧، العكبري، مسائل خلافية : ١١١.

(٧٧) انظر : ابن جنّي، سر صناعة الإعراب : ٢/٤٩٥، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١/٣٦، حسن بن قاسم المرادي (ت : ٧٤٩هـ) الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م : ٨٧، إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م : ١٦٤.

تأصيل | T’aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

(٧) إعــراب المضــارع :

لعلَّ إعرابَ الفعل المضارع يعود إلى تحقيق التعادل بينه وبين الاسم لشبهه به، ويبدو هذا التعادُل في عدم تنوينه أو جرِّه، واختصاصه بالجزم الذي حُرِمَ منه الاسمُ، ويَعُدُّ أبوالبقاء العكبري هذا الإعراب من باب الاستحسان : «أمَّا إعراب الفعل المضارع ففيه جوابان : أحدهما أنَّ إعرابه يفرِّق بين المعاني أيضاً، كما ذكرنا في المسألة قبلها، والثاني أنَّ إعراب الفعل استحسانٌ لشبهه بالأسماء على ما ذكرناه هنالك»(٧٨).

(٨) إضافة أسماء الزمان والمكان إلى الجملة الاسميَّة أو الفعليَّة :

لعلَّ في إضافة الظروف إلى الجملة لا سيّما ما كان منها عديمَ التصرُّف أو ناقصة ـ تحقيقاً للتعادل بينها وبين غيرها من الأسماء الكامِلَةِ التصرُّف التي لا تُضافُ إلى الجُمَلِ في الغالب، فَجُعِلَتْ إضافة الظروف إلى الجملة عوضاً من عدم تَصرّفها تصرُّفاً تامَّاً كتصرُّف الأسماء، وبذلك يَتحقَّقُ التعادل بينهما(٧٩).

(٩) تقدير الحركة الإعرابيَّة :

ومِمَّا يمكن عَدُّه من باب التعادل ـ كما يتراءى لي ـ تقدير الحركة الإعرابيَّة (الضمَّة) على الواو والياء في مثل : يرمي ويدعو؛ لثقل الواو المضموم ما قبلَها، والياءِ المكسور ما قبلها، زيادةً على الضمة لو ظهرت عليهما، وبذلك يتمُّ التعادل بين صحيح الآخر من الأفعال ومُعْتَلِّه (بالواو والياء)، والقولُ نفسه بالنسبة لحذف لام المعتل إذا سُبِقَ بجازِم، وحذِف حركة صحيح الآخر، أمَّا الفتحة فلا تُقَدَّرُ لخفَّتها. والقول نفسه فيما كان من باب : القاضي والداعي، في تقدير الكسرة والضمة وإظهار الفتحة، إذْ يتمّ التعادل بذلك بين صحيح الآخر ومعتلّه، أمَّا ما كان في هذه المسألة

(٧٨) أبوالبقاء العكبري، مسائل خلافية : ٩٣، وانظر : السيوطي، همع الهوامع : ٤٤/١، أبوعلي الفارسي (ت : ٣٧١هـ)، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، بغداد ـ مطبعة العاني (بلا مكان طبع أو تاريخه) : ١٠٣.

(٧٩) انظر في علل إضافة الظروف إلى الجمل : الزجاجي، الإيضاح في علل النحو : ١١٣، ١٣٨.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

غير مقترن بحرف التعر يف وغيرَ مضاف فيتمّ التعادل بينه وبين الصحيح في حالتي الجرّ والرفع بحذف اللام وتنوين التمكّن(٨٠)، وتنوين التعويض فيما يعدّ من باب جوارٍ وغواشٍ وأضرابهما مِمَّا هو ممنوع من الصرف من هذه الجموع التكسيريَّة. ولستُ أُنكر أنَّ الأفكار المجرَّدة يصعب أنْ تنسب إلى هذه العلَّة لكونها ليست عناصر لغويَّة، وإنما هي تصوّرات فكريَّة وذهنيَّة.

(١٠) تقويَّة العامل الضعيف :

ومِمَّا يمكن عدُّه من باب التعادل في هذه المسألة تقوية وصول الفعل العامل الأصيل إلى مفعوله المتقدِّم عليه باللام، نحو قوله تعالى : «إنْ كنتم للرؤيا تعبُرونَ»(٨١)، و«للذين هم لربِّهم يرهبون»(٨٢)، وبذلك يتمُّ التعادُل بين هذا الفعل الذي يُعَدُّ عملُه ناقصاً في هذه المسألة بالنسبة للفعل الذي ليس من هذا الباب وغيره من الأفعال. والقول نفسه أيضاً فيما يَعْمَل عمل الفعل من المشتقَّات التي تُعَدُّ ضعيفةً في العمل؛ لأنَّها فرع فيه، فجيء بهذه اللام ليتمَّ التعادل بهذه التقويَّة(٨٣).

(١١) الفصل بين كم الخبريَّة وتمييزها :

أجاز الكوفيّون أنْ يُفْصَل بين (كم) الخبريَّة وتمييزها المجرور بالظرف والجارّ والمجرور؛ لأنَّه مجرور بـ (مِنْ) مقدَّرة عندهم، أمَّا البصريّون فلم يجيزوا ذلك، فلا بُدَّ من نصبه وجوباً في هذه المسألة؛ لأنَّ (كم) محمولةٌ عندهم فيها على نصب ألفاظ العقود تمييزَها بعدَها على الرغم من أنَّ الفصل بين هذه الألفاظ وتمييزها لم يردإلاَّ في الشعر، أمَّا الفصل بين الناصب والمنصوب في غير هذه المسألة فله نظائر في العربيَّة. وقد علَّلَ البصريّون جواز الفصل بين (كم) وتمييزها المنصوب وجوباً

---

(٨٠) انظر في الإعراب التقديري : السيوطي، همع الهوامع : ١٨١، د. عبدالفتاح الحموز، التأويل النحويّ في القرآن الكريم : ١١٥٣ ـ ١١٥٩.

(٨١) يوسف : ٤٣.

(٨٢) الأعراف : ١٥٤.

(٨٣) انظر كتابنا : التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٣٠٨ ـ ١٣١٢.

وامتناعه في ألفاظ العقود وتمييزها بأنَّها عُوِّضت في هذه المسألة عمَّا اختصت به ألفاظ العقود من التصرُّف الكامل من حيثُ وقوعُها فاعلاً ومفعولاً ومبتدأً وغير ذلك ـ بجواز الفصل بينها وبين تمييزها المنصوب وجوباً، ليتحقق التعادُلُ بينها وبين هذه الألفاظ(٨٤).

ويظهرُ لي أنَّه يمكن أنْ يُجازي بـ(كيف) على مذهب الكوفيّين حملاً على تحقيق التعادل بينها وبين اختيها (متى وأَيْنَ) اللتين جوزي بهما؛ لكونهما لم يتصَّرفا تَصرُّف أدوات الاستفهام الأخرى من حيث وقوعُهما مبتدأً أو خبراً أو غير ذلك، والقول نَفْسُهُ في (كيف) من حيثُ كونُ جوابها نكرةً؛ لأنها سؤالٌ عن الحال التي لا تكون إلاَّ نكرةً، زيادةً على عدم إجازة وقوعها مبتدأ أو خبراً إذا عُدَّت ظرفاً؛ ولذلك عُوِّضَت عن هذا النقص بالمجازاة؛ لتحقيق التعادل بينها وبين أدوات الاستفهام الأخرى(٨٥).

(١٢) كون جواب الشرط فعلاً :

ذكر النحويّون أنَّ الأصل في فعل الشرط وجوابه أن يكونا فعلين؛ ليتحقَّق التعادل بينهما، لا سيما أنَّ الجواب مُسبَّبٌ عن الشرط، والأحسن أن يكونا مضارعين ليظهَر تأثير العامل الجازم فيهما، وأنْ يكونا ماضيين للمشاكلة في عدم ظهور هذا التأثير، وإنْ لم يكونا كذلك فالأحسن أنْ يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، لأن فيه خروجاً من الأضعف إلى الأقوى (عدم التأثُّر إلى التأثُّر)، وغير ذلك ومن الأوجه الجائزة(٨٦).

وبعدُ فيتبَيَّنُ لنا مِمَّا مرَّ أنَّ التعادل يدور في فلك القضاء على التنافر والتباين اللذين يمكن أنْ يتوافرا بين كثير من الألفاظ وبعض المسائل النحويَّة التي حرَصَ العرب على إعطائها حكماً ما ليس متوافراً في نظائرها، وأنَّ ذلك يكادُ يكمنُ في التخفيف أو التثقيل في الغالب زيادةً على بعض الأحكام النحويَّة التي تطالِعُنا في

(٨٤) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٠٧/١.

(٨٥) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٤٣/٢.

(٨٦) انظر : السيوطي، همع الهوامع : ٣٢٢/٤، ابن جنّي، سر صناعة الإعراب : ٢٥٥/١.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

بعض المسائل، وبذلك يُمْكن أَنْ تُوسَمَ العربيَّة بأنَّها لا تنافُرَ أو تبايُنَ في ألفاظها، وأنَّ التعادل من سماتها الرئيسة البيِّنة، ولعلَّ هذه المسألة تبدو ـ كما مرَّ ـ في رفع الفاعل ونصب المفعول، ونصب جمع المؤنث السالم بالكسرة، وفتح نون جمع المذكَّر، وجزم المضارع، وجرّ الاسم، ومنع الاسم من الصرف، وبنائه اللذين يُعَدَّان من باب التخفيف، وإعراب المضارع، وتقدير الإعراب فيما كان من باب يرمي ويدعو رفعاً، والقاضي والراعي جراً ورفعاً، وغير ذلك من المسائل التي تطالِعنا في هذا البحث. ومِمَّا يُمْكِنُ أنْ يُعَدّ من غير باب التخفيف في بعض المسائل النحويَّة التي يمكن أن تكون من باب التعادل اختصاص أسماءِ الزمان والمكان بالإضافة إلى الجمل الاسميّة أو الفعلية، و(كم) الخبرية بالفصل بينها وبين تمييزها المنصوب على المذهب البصريّ، وتقوية العامل الضعيف، وكون جواب الشرط فعلاً.

المسائل اللغويَّة التي يُمْكِنُ عَدُّها من باب التعادل

لعلَّ التعادل يبدو بَيِّناً في هذه المسألة، إذْ يكثُرُ فيها حَمْلُ لفظةٍ ما في إعلالها على لفظةٍ أخرى طلباً له، لا سيَّما في الألفاظ التي يَسْتَعصي تعليل ما فيها من إعلالٍ، نحو أدْلٍ وأجْرٍ وأضرابهما ممَّا قُلِبتْ فيه الواو ياء لتحقيق التعادل بينها وبين أظبٍ وأَهْدٍ وأضرابِهما، ويُكْرِمُ ونُكْرِمُ، ومُكْرِم ومُكْرَم وأضرابها مِمَّا حُذِفَتْ فيه الهمزة لتحقيق التعادل بينها وبين أُكْرِمُ (أأكْرِمُ) الذي حُذِفَتْ فيه الهمزةُ تخفيفاً. ونَعِدُ وتَعِدُ وأَعِدُ، وأضرابِها مِمَّا حُذِفَتْ فيه الفاءُ (الواو)؛ لتحقيق التعادل بينها وبين يَعِد (يَوْعِدَ) الذي حُذِفَتْ فيه الواو لوقوعها بين الياء والكسرة، وغير ذلك من مسائل الإعلال المختلفة التي سَنَبْسُطُ الحديثَ فيها في هذا البحث. ويُطالِعُنا هذا التعادُل بَيِّناً أيضاً في مسائِلَ لغويَّةٍ أخرى قد يَسْتَعْصي تأويلُها. ولعل أهم ما يُمْكِنُ عَدُّه من باب التعادُل في هذه المسألة ما يلي :

(١) الإعـــــلال :

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من هذه المسألة ما كان من باب عِصِيٍّ، وقِنيّ وقِفِيٍّ، ودِلِيٍّ، وأضرابِها مِمَّا لامُ مفرده واو من جموع التكسير التي من باب (فُعول)، إذْ قُلِبَت هذه

اللام ياءً، ثُمَّ قُلِبَت الواوُ الأولى الزائدة ياءً، فَأُدْغِمَت في الثانية، ثم كُسِرت العينُ لمناسبة الياء، وأُتْبِعَت الفاءُ في الحركة للعين التي كُسِرَت للمناسبَة، وهي مسألَةٌ لم يُزَوِّدْنا النحويّون أو التصريفيّون فيها بعلةٍ لقلب الواو (لام الكلمة) ياءً، إذْ اكتفوا بأنَّ الواوَ إنْ كانت لاماً لجمعٍ من باب (فُعول) قُلِبَتْ ياءً، على الرغم من أنَّ بعضهم قد ذكر أنَّ ذلك يعود إلى ثقل الجمع وخفّة الاسم الذي من باب (عُتُوّ)، ويمكن أنْ يكون ذلك لتحقيق أمن اللبس بين هذه الجموع والمصادر التي من باب : دُنُوّ وعلوٌّ، وسموّ وعُتُوّ، ويظهر لي أنَّ هذا الإعلال يعود إلى تحقيق التعادل بين ما مرّ وما كان جمعاً لمفرد لامُهُ ياءٌ، نحو فِتِيّ في فَتىً، إذْ يُعَدُّ عُضُوّ وأضرابه أَثْقلَ من فتيٍّ وأضرابه، ولذلك صير به إلى هذا الإعلال، ولست أتفق مع ابن عصفور في عدِّه فُتُوّاً (جمع فتىً) من الجموع التي جاءت على الأصل : «وقد شذَّ من ذلك جمعان، فجاء على الأصل، وهما نُحُوّ، وفُتُوّ، جمع فَتىً، ونَحْو .....»[٨٧]، لأنَّ فِتِيّاً هي التي جاءت على الأصل (فُتُوي)، إذْ قُلبت فيه الواو الزائدة ياءً لتدغم في الياء الأصلية، أما فُتُوّ فيُعَدّ ممَّا جاء على غير الأصل.

وذكر النحويُّونَ أنَّ ما مرَّ يجوز فيه التصحيحُ والإعلال، وأنَّ الإعلال أكثر، ولعل هذا الإعلالَ يُعَزِّزُ ما نذهب إليه من تحقيق التعادل بين هذه الألفاظ وغيرها كما مرَّ، ومِمَّا جاء بالتصحيح : أُبُوٌّ (جمع أبٍ)، وأُخُوٌّ (جمع أخٍ)، ونُحُوٌّ (جمع نَحْوٍ)، ونُجُوٌّ (جمع نَجْوٌ)، وهو السحاب الذي هَراق ماءَه)، ونُهُوٌّ (جمع نَهْوٌ)، وبُنُوٌّ (جمع ابن)، وقُنُوٌّ (جمع قَنا)[٨٨].

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما نذهب إليه من حيثُ تخفيفُ هذه الجموع لتحقيق التعادل بينَها

---

(٨٧) ابن عصفور، الممتع في التصريف : ٥٥١/٢.

(٨٨) انظر : ابن أُم قاسم المرادي (ت : ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان، القاهرة ـ مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى : ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م : ٧٠/٦ ـ ٧٣، أبو الفتح عثمان بن جني (ت : ٣٩٢هـ)، المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحويّ لكتاب التصريف للمازنيّ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، القاهرة ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى : ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م : ١٢٤/٢، الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو : ٢٣٥/١، ابن عصفور، الممتع في التصريف : ٥٥١/٢.

وبينَ غيرها من ذواتِ الياءِ أنَّ ما كان من باب (فُعولٍ) مفرداً يُعَدُّ فيه التصحيحُ أكثرَ من الإعلال، نحو: النمُوُّ، والعُلُوّ، ويُمْكِنُ أنْ يكونَ هذا التصحيحُ محمولاً أيضاً على تحقيق التعادل بين الجمع الذي يُعَدُّ ثقيلاً بالإضافةِ إلى المفرد والمفرد الذي يُعَدُّ خفيفاً بالإضافة إلى هذا الجمع، وقيل إنَّ التصحيح في الجمع لا يُقاس عليه.

ومنه إعْلالُ ما كان من باب مَرْضيٍّ ومَقْويٍّ وأضرابهما مِمَّا لامُه واوٌ؛ ليتحقَّقَ التعادل في الخفَّة والثِقَل بينه وبين ما كان من باب مَرْمِيّ ومَقْضيّ وأضرابهما مما لامهُ ياءٌ، والقولُ نفسُهُ في إعلال ما كان من باب مَدْعُوٍّ ومَعْدُوٍّ (مدعِيّ، ومَعْدِيّ) وأضرابِهما مِمَّا فيه لامُ مفعولٍ واوٌ على الرغم من أنَّ التصحيحَ أكثَرُ وأَقْيَسُ عند كثيرٍ من النحويِّين(٨٩) من حيثُ كونُ الماضي من باب (فَعَلَ).

ومنه ما كان مصدراً من باب (تَفاعُلٍ)، نحو تَدانٍ، وتَداعٍ، وتَناءٍ، وأضرابِها مِمَّا لامهُ واوٌ، إذْ أُعِلَّ لتحقيقِ التعادُل بينَه وبين ما كان من بابِ ترامٍ، وتماشٍ، وتَبانٍ، وأضرابِها مِمَّا لامهُ ياءٌ.

ومنه بناءُ (فَيْعَلٍ) من القُوَّة، إذ يُقال قَيَّاً، لأنَّ الأصل قَيْوَو، على أنَّ الواوَ قُلِبَتْ ياءً لسكون الواو قَبلَها (قَيْيَو)، فأُدْغِمَت الياءُ الأولى فيها (قَيَّو)، ثمَّ قُلِبَتْ الواوُ ألفاً لتحرُّكها وانفتح ما قبلَها، ولَم يُقَل (قَوَّى)؛ لأنَّ الأولى أخَفُّ، وبذلك يتحقَّق التعادُل بين ما كان من هذا الباب وما كان من باب (حَيَّاً) الذي من باب (فَيْعَلٍ)، وهو من (حَيِيَ)، والقولُ نفسه فيما كان من باب سَيِّد ومَيِّت، وجَيِّد، وأضرابِها مِمَّا كانت عينه واواً، ليتحقَّق التعادُل بين ما كان من باب (فَيْعَل) واويّ العَين كما مر، وما كان من الباب نفسه يائيّ العين(٩٠).

ومنه ما كان من باب (أَفْعُل) جمعا لـ (فَعْلٍ) واويّ اللام، نحو: أَدْلٍ (جمع دَلْوٍ)، وأجْرٍ (جمع جَرْوٍ)، وأضرابهما، إذ الأصلُ أنْ يُقال في ذلك: أَدْلُوٌ وأَجْرُوٌ، ولكنَّ الواو قُلِبَتْ ياءً فيما كان من هذا الباب؛ ليتحقَّق التعادُل بينَه وبين ما كان من

(٨٩) انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢/٧٥٨، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك: ٦/٧٠.

(٩٠) انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢/٧٥٨.

باب أَظْب وأَهْدٍ، وأضرابِهما مِمَّا كان جمعاً من باب (أَفْعُل) الذي مُفْرَده يائِيُّ اللام، وهي مسأَلَةٌ محمولةٌ عند النحويِّين على أنَّ الواو قُلِبَتْ ياءً لوقوعها في آخر اسمٍ مُعرب وقبلَها ضمَّة(٩١).

ومِمَّا يمكِنُ عَدُّه من هذه المسألة عُلْيا ودُنْيا وقُصْيا وأضرابها مِمَّا قُلِبَتْ فيه اللامُ (الواو) ياءً، والأصل أن يُقالَ : عُلْوَى ودُنْوَى وقُصْوَى؛ لأنَّ اللام واو، ويتراءى لي أنَّ السبب في هذا الإعلال يعود إلى تحقيق التعادل بين هذه الألفاظ وما كان من باب رُمْيا ومُشْيا (من رَمى ومَشى)، ويجوزُ أنْ يُحْمَل ذلك على تحقيق التعادل بين ما كان من باب دُنْيا صفَةً واسماً، لأنَّ الصفة أثْقَلُ من الاسم، ولذلك صير إلى تخفيفها بقلب الواو ياءً زيادَةً على تحقيق أمن اللبس أيضاً بين الصفة والاسم(٩٢).

ومنه ما يكونُ من باب (فَعْلى) اسماً وصفةً مِمَّا فيه العينُ واوٌ واللام ياءً، إذ تُقْلَبُ الواوُ في الصفة ياءً، وتبقى على ما هي عليه في الاسم؛ لكون الصفة أثقلَ من الاسم، كما مرَّ، وبذلك يتحقَّق التعادل بينهما، نحو : امرأةٌ رَيَّا وطَيَّا، وهذا طَوَّى ورَوَّى، ويمكن أنْ يُحْمَل بابُ (فَعْلى) في هذه المسألة على باب (فُعْلى) من حيث التعادُل والتكافؤ بينهما.

ومِمَّا يُمْكِنُ عدُّه من هذه المسألة قلبُ الياء، لام (فَعْلى) ـ إذا كانت اسماً ـ واوا، نحو : العَوَّى، والتَقْوى، والبَقْوى، والثَنْوى وأضرابها، لتحقيق التعادل بينها وبين الصفات التي من باب (فُعْلى) واويَّة اللام، التي قُلِبَتْ واوها ياءً؛ لثقل الصفة وخفَّة الاسم زيادةً على ضمِّ الفاء، نحو : دُنْيا، وعُلْيا، وقُصْيا وأضرابها، ولعلَّ ما يُعَزِّز ما أذهب إليه قول ابن جني : «فإنْ قيل : فَلِمَ قَلَبَتِ العرب لامَ (فَعْلى) ـ إذا كانت اسماً، وكانت لأمُها ياءً ـ واواً، حتّى قالوا : العَوَّى، والتَّقْوى والبَقْوى ؟

(٩١) انظر : ابن عصفور، الممتع في التصريف : ٧٤٢/٢، الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو : ٢٣٥/١، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك : ٧٠/٢ ـ ٧٢، د. شعبان صلاح، الإعلال والإبدال في الكلمة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م (بدون مكان طبع أو تاريخه) : ٣٠، الرضى الاستراباذي، شرح الشافية : ١٦١/٢، عبدالعليم إبراهيم، تيسير الإعلال والإبدال، القاهرة ـ مكتبة غريب (بدون تاريخ طبع) : ٢٧، ١٤٤.

(٩٢) انظر : الرضي، شرح الشافية : ١٧٧/٣، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك : ٤٥/٦، د. شعبان صلاح، الإعلال والإبدال : ٢٧، عبدالعليم إبراهيم، تيسير الإعلال والإبدال : ٢٦، ١٣٩.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

فالجواب أنّهم إنّما فعلوا ذلك في (فَعْلى)؛ لأنّهم قد قلبوا لام الفُعْلى ـ إذا كانت (إسماً)(٩٣)، وكانت لامها واواً ـ ياءً طلباً للخفّة، وذلك نحو : الدُنْيا والعُلْيا والقُصْيا، وهي من : دَنَوْتُ، وعَلَوْتُ، وقَصَوْتُ، فلمّا قلبوا الواوَ ياءً في هذا، وفي غيره مِمّا يطولُ تعداده عَوّضوا الواوَ من غلبة الياء عليها في أكثر المواضع بأن قلبوها في نحو : التَقْوى، والثَنْوَى، واوا، ليكون ذلك ضرباً من التعويض، والتكافؤ بينهما، فاعرفه، فإنّ أصحابَنا استطرفوا هذا الفصل من التصريف، وعجبوا منه . . . . . »(٩٤).

ومنه قلبُ الواو (عين الكلمة) ياءً فيما هو من باب كَيّ وريّ وطَيّ، وأضرابها، لتحقيق التعادل بينها وبين ما هو من باب (فَعْل) يائيّ العين واللام نحو : عَيّ وحَيّ. ومن ذلك قوله تعالى : ﴿أيّما الأجلين﴾(٩٥) على أنّ (أيّما) عند ابن جني من ذوات الواو (أَوْي)، إذ قُلِبَتِ الواوُ ياءً، ثم أُدْغِمَت في الياء الثانية، وقد حمل ابنُ جنّي قراءة الحسن : «أيْما الأجلين» على هذا التأويل، على الرغم من أنّ القياس يوجب أنْ تعود الأولى إلى أصلها الواويّ (أوْما)، ويُمْكِنُ تأويل عدم الردّ هذا بنيّة المحذوف(٩٦).

ومنه ما يكونُ من باب أَسْمَيْتُ وأَعْلَيْتُ وأَرجَيْتُ وأَكْسَيْتُ وأَغْزَيتُ، وأَرْنَيْتُ وأضرابها مِمّا قُلِبَتْ فيه الواو (لام الكلمة) ياءً، لتحقيق التعادل ـ كما يتراءى لي ـ بينه وبين ما يكون من باب يُعلي ويُسْمِي ويُنْجِي (يُفْعِل) وأضرابها مِمّا قُلِبَتْ فيه الواوُ (لام الكلمة) ياءً لوقوعها متطرّفةً بعد كسرة. والقولُ نفسه في : تَغَازَيْتُ وتَعالَيْتُ وتَسامَيْتُ وأضرابها مِمّا قُلِبَتْ فيه الواو (لام الكلمة) ياءً لتحقيق التعادل بينها وبينَ أُغازِي وأُعالِي وأُسامِي (أُفاعِل)، لوقوعها متطرفةً بعد كسر، واسْتَدْعَيْنا واستعْلَيْنا وتدانَيْنا وتعالَينا، وأضرابها مِمّا قُلِبَتْ فيه اللامُ ياءً حملاً على ما مرّ. والقولُ نفسه أيضاً فيما يكونُ من

(٩٣) يتراءى لي أنّ الأولى أنْ يُقال (صفةً) بدلاً من (اسما).

(٩٤) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب : ١/٨٨ ـ ٨٩.

(٩٥) القصص : ٢٨.

(٩٦) انظر : أبوالفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف و د. عبدالفتاح شلبي، القاهرة ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دار إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م : ٢/١٥٠ ـ ١٥٢، أبوحيان النحوي، البحر المحيط : ٧/١١٥، د. عبدالفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٧٢.

باب اسم المفعول من الأفعال الواويَّة اللام، نحو : مُسْتَدعَيان ومُزْكَيان ومُتَدانَيان وأضرابها مِمَّا قُلِبَتْ فيه هذه الواو ياءً، لتحقيق التعادل بينه وبين ما هو من باب اسم الفاعل الذي تُقْلَب فيه ياءً لوقوعها متطرفةً بعد كسر، إذ الأصل : مُسْتَدْعَوان، ومُزْكَوان، ومُتدَانَوان، وقد عدَّ أبوالبركات بن الأنباري ذلك من باب المشاكلة والمحافظة على أنْ تجريَ الأبواب على سنن واحد(٩٧).

ومِمَّا يُمْكِنُ عدُّه من هذه المسألة فتحُ عينِ ما هو من باب : جَوَزات، وعَوَرات، وبَيَضات، على الرغم من أنَّ القياس الإسكان، لئلاَّ تُقْلَب الواوَ أو الياء ألفا، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، ويظهرُ لي أنَّ ذلك يعود إلى تحقيق التعادل بين معتلّ العين من هذاالجمع وصحيحها، ومن ذلك قراءة ابن أبي إسحق والأعمش : «ثلاث عورات لكم»(٩٨) بفتح الواو(٩٩).

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما نذهب إليه من حيث تحقيق التعادل فيما مر من مسائل الإعلال المختلفة أنَّ المصدر يُعَلُّ ويصحّ لإعلال فعله وتصحيحه : «نَعم، وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أنْ حملوا الأصل على الفرع، ألا تراهم يُعِلُّون المصدَر لإعلال فعله، ويصحِّحونه لصحَّته، وذلك نحو قولك : قمت قياماً، وقاوَمْتُ قِواماً . . . . . »(١٠٠).

(٢) حذف حرف أصيل أو زائد :

يطالعنا حذفُ حرفٍ أصيل أو زائد في بعض الألفاظ لتحقيق التعادل بين لفظةٍ وأخرى يُعَدُّ الحذف فيها قياسيًّا، ومِمَّا يمكن عَدُّه من ذلك حذف الواو من : نَعِد وأَعِد وتَعِد، وأَجِد ونجد وتَجِد، وأَرِث ونَرِث وَتَرِث، وأضرابها مِمَّا حُذِفَتْ فيه الواو (فاء

(٩٧) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٠/١.

(٩٨) النور : ٥٨.

(٩٩) انظر : د. عبدالفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٥٠، أبوحيان، البحر المحيط : ٤٧٢/٦.

(١٠٠) ابن جنّي، الخصائص : ١١٣/١.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

الفعل)، لتحقيق التعادل بينه وبين : يعِدْ ويَجد، ويَرِث، حذفاً قياسياً لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، وقد عدَّ أبوالبركات بن الأنباري(١٠١) ذلك من باب تحصيل التشاكل والفرار من نَفْرة الاختلاف، والقولُ نفسه مع ابن جنيّ : «وحذفُهم أيضاً الفاءَ من نحو : وَعَدَ، ووَرَدَ، في : يَعِد ويَرِد، لِما كان يَلْزَم ـ لو لم تُحْذَف ـ من وقوع الواوِ بين ياء وكسرةٍ، ثم حَمَلوا على ذلك ما لم يَحْذِفوه، لم يقع بين ياء وكسرة، نحو : أَعِد وتَعِد ونَعِد، لا للاستثقال، بل لتتساوى أحوال حروف المضارعة في حذف الفاء معها»(١٠٢).

ومن الحذفِ طلباً للتعادل في غير حروف العلة قراءة السلمي وابن محيصن وغيرهما: «كأنّها كوكبٌ دُرِّي يَوَقَّدُ من شجرةٍ مباركة . . . .»(١٠٣) بحذف التاء (يتوقَّد)، وهي مسألة تكادُ تكونُ محصورةً في كون حرف المضارعة قبل هذه التاء تاءً، ويظهر لي أنَّ ذلك يعود إلى تحقيق التعادُل بين ما فيه تاءان وما فيه ياءٌ وتاءٌ، أو نونٌ وتاءٌ، لأنّ كليهما يُعَدُّ زائداً (حرف المضارعة والتاء الزائدة)(١٠٤). ومِمَّا حُذِفَت فيه التاء في هذه المسألة قراءة الحسن وغيره : «كأنَّها كوكبٌ دُرّي تَوَقَّدُ . . .»، وحمزة وحفص والكسائي : «لعلّكم تَذَكَّرون»(١٠٥) بحذف التاء (تَتَذَكَّرون)(١٠٦).

ومنه حذف الهمزة في : تُكْرِمُ ويُكْرِمُ ونُكْرِم وأضرابها لتحقيق التعادل بينها وبين أُكْرِم (أُفْعِل) الذي حُذِفَت منه الهمزة تخفيفاً لتجاور همزتين (أأكْرِم)، والقول نفسه في اسمي الفاعل والمفعول : مُكْرِم ومُكْرَم، واسمي الزمان والمكان (مُكْرَم)، والمصدر الميمي (مُكْرَم)؛ لأنَّ أصلها : مُؤْكرِم ومُؤْكرَم (اسم مفعول وزمان ومكان ومصدر ميميّ)(١٠٧).

---

(١٠١) انظر ابن الأنباري، الإنصاف : ١٠/١.

(١٠٢) انظر ابن جنّي، الخصائص : ١١٢/١ ـ ١١٣.

(١٠٣) النور : ٣٥.

(١٠٤) انظر أبوحيان النحوي، البحر المحيط : ٤٥٦/٦، ابن جنّي، المحتسب : ١١١/٢.

(١٠٥) الأنعام : ١٥٢.

(١٠٦) انظر التفصيل في هذه المسألة في كتابنا : الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٧٨ ـ ١٨٠.

(١٠٧) انظر ابن الأنباري، الإنصاف : ١٢/١، ابن جنّي، الخصائص : ١١٢/١.

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من باب الحذف طلباً للتعادُل تعويضُ حرفٍ من آخر محذوف، ومن ذلك ما هو من باب استِعادة واستجابة (استِفالة أو استِفَعْلَة) على أنَّ التاء عوَضٌ من العين أو الألف الزائدة المحذوفة، وما هو من باب إقامة وإعادة (إفالة أو إفَعْلة) على أنَّ التاءَ عوضٌ من العين أو الألف الزائدة المحذوفة، وما هو من باب عِدَة وصِلَة (عِلَة) على أنَّ التاء عوضٌ من الفاء المحذوفة، وما هو من باب تَكْرِمَة وتَجْرِبَة (تَفْعِلة)، وأضرابهما مِمَّا فيه اللام صحيحةٌ، على أنَّ التاء عوض من الياء المحذوفة (تكريم وتجريب)، وما هو من باب تَقْتيل وتَجْزيء وتجريب (تَفْعيل) وأضرابها مِمَّا فيه التاء عوضٌ من تضعيف عين الفعل (فَعَّل)[١٠٨].

ومن التعويض في هذه المسألة كونُ الياءِ عوضاً مِمَّا يحذف من المفرد المُكَسَّر على (فَعالِل) وما يُشْبِهُهُ في السكنات والحركات وعدَّة الحروف، نحو: سَفَرْجَل وسفاريج، وخَدَرْنَق وخَداريق، وفَرَزْدَق وفَرازيد، وفرازيق، وأضرابها من جموع التكسير التي عُوِّضَ فيها الياءُ من الحرف الرابع الزائد أو الأصيل[١٠٩] أو الخامس الأصيل في المفرد الذي حُذِفَ بالتكسير، ومُدَحْرج ودَحاريج، وفَدَوْكَس وفداكيس وأضرابهما مِمَّا حذف في تكسيره الحرفُ الزائد في مفرده وعُوِّض الياء الزائدة منه[١١٠]، وغير ذلك من جموع التكسير التي يجوز فيها التعويض وعدمه، وهي مسألة قد بسطنا الحديث فيها في مكان آخر[١١١].

ومنه كونُ الياء عوضاً من الحرف الزائد أو الأصيل المحذوف في بعض صيغ التصغير التي يجوز فيها التعويض وعدمه، نحو: سُفَيْرِج وسُفَيْريج، ونُطيلِق ونُطَيْليق، ومُغَيْسِل ومُغَيْسيل، وفُرَيْزِد أو فُرَيزِق وفُرَيْزِيد أو فُرَيزيق، ودُحَيْرِج ودُحَيْريج في: سَفَرْجل، ومُنْطَلِقَ ومُغْتَسِل وفَرَزدق، ومُدَحْرِجَ، وغير ذلك من الألفاظ المصغَّرة

(١٠٨) انظر التفصيل في كتابنا: د. عبدالفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية، عمان - دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م: ٢٣ - ٣٠.

(١٠٩) انظر د. عبدالفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية: ٥١-٥٢.

(١١٠) انظر د. عبدالفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية: ٥٣.

(١١١) انظر د. عبدالفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية: ٥١-٥٤.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

التي تطالعنا الياء فيها عوضاً من المحذوف(١١٢). ومنه كونُ الياءِ في أناسيّ وظَرابيّ (تكسير إنسان وَظرِبان) عوضاً من النون المحذوفة(١١٣). ومنه أيضاً كونُ التاء المربوطة عوضاً من ياء (فعَاليل) المحذوفة، نحو : زِنديق وزَنادقة وزَناديق، وغِطْريف (السيد الشريف) وغَطارِفَة وغَطاريف، وبطْريق وبطارِقة وبطاريق، وعَبْهَل وعباهِلَة وعَباهيل، وصَيْرَف وصيارِفَة وصياريف، وغير ذلك من مسائل التعويض المختلفة التي بسطنا الحديث فيها في مكان آخر(١١٤).

وبعدُ فَيتَبَيَّنُ لنا مِمَّا دَوَّنّاه في هذه المسألة ومِمَّا لم نُدَوّنه رغبةً في الاختصار؛ لأننا قد بسطنا الحديث في كثير منه في موضع آخر ـ أنَّ التعويض فيها يعود إلى تحقيق التعادل بين هذه الألفاظ التي عُوِّضَ فيها من المحذوف حرفٌ وتلك التي لم يُحْذَف منها، أو بين الفعل ومصدرِه، على الرغم من أنَّ المصدَرَ أخَفُّ من فعله كما مرَّ، أو بين الجمع ومفرده أو غيره من الجموع التي لا يُحْذَف منها شيء، أو بين المصغَّر ومكبَّره، وغير ذلك من الألفاظ التي سبق الحديث عنها، ولست أُنْكِرُ أنَّ هنالك ألفاظاً قد حُذِفَ منها حرفٌ لم يُعَوَّض منه، وهي ألفاظٌ تكاد تكون قليلةً في العربية يمكن أنْ تشفع لها كثرةُ استعمالِها، التي فرضت عليها هذا الحذف طلباً للتخفيف، ولعلَّ ما يُعَزِّز ما نذهب إليه في ذلك ألفاظُ الأسماء الستَّة التي لا تُعْرب بالحروف لعدم توافر قيود إعرابها بها، واليَد، والدَم وغير ذلك من الألفاظ التي تَتِسِّمُ بالشيوع وكثرة الاستعمال.

ومِمَّا يمكن عَدُّه من باب الحذف لتحقيق التعادل بين الألفاظ الكثيرة الاستعمال في العربية ما حُذِفَ منه حرفٌ تخفيفاً لكثرة الاستعمال، إذْ تتساوى بهذا الحذف الألفاظُ الكثيرة الاستعمال، ويدور أكثرُ هذه الألفاظ في فلك الحذف خطّاً لا لفظاً، وقد بسطتُ الحديث فيها في مكان آخر(١١٥)، ومن ذلك حذفُ الألف من البسملة،

(١١٢) انظر د. عبدالفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية : ٥٦.

(١١٣) انظر د. عبدالفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية : ٦٠.

(١١٤) انظر د. عبدالفتاح الحموز، ظاهرة التعويض في العربية : ١ ـ ١١٧.

(١١٥) انظر د. عبدالفتاح الحموز، ظاهرة كثرة الاستعمال في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد : ٢٥، المجلد السابع : ١٩٨٧م : ٤٣.

والرحمن، وأسماء الإشارة، وجمع التكسير الذي من باب (مفاعل) بقيد كثرة استعماله، وعدم لبسه، وكون الألف فاصلةً بين حرفين متماثلين، نحو : مَلائكة وتماثيل. ومِمَّا حُذِفَتْ فيه الألف لفظاً وخطاً (هَلُمَّ)[١١٦]. ومن الحذف في هذه المسألة لكثرة الاستعمال حذفُ فاءِ الكلمة، نحو : كُلْ، وخُذْ ومُرْ، وأضرابها مِمَّا فيه هذه الفاء همزةٌ أصيلة، وعينها، نحو : يَرَى (يَرْأَى)، ومَلَك (مَلْاكَ)، وغيرهما، ولامُها، نحو : الغَد، واليَد، وقولهم : لا أدرِ، ولو تَرَ أهلَ مكَّة[١١٧]، وغير ذلك من المسائل الأخرى التي تدور في فلك الحذف لكثرة الاستعمال، وبذلك تتساوى هذه الألفاظ التي تَتَّسم بالشيوع وكثرة الاستعمال في التخفيف الذي يدور في فلك حذف حرفٍ في الرسم الإملائي لفظاً وخطّاً أو خَطّاً فقط كما مرَّ.

(٣) مسائِلُ لغويَّةٌ مُتَفَرِّقة :

تطالِعُنا في العربيَّة مسائِلُ لغويَّةٌ متفرِّقة زيادةً على ما مرَّ يمكن عدُّها من باب التعادل، ولعلَّ من أهمِّها التصغيرَ الذي يبدو فيه التعادل بَيِّناً، ويتراءى لنا ذلك في تصغير الألفاظ الخماسيَّة المجرّدة أو المزيدة من حيثُ جعلها فيه خماسيَّةً، فلا بُدَّ فيه من حذف الرابع أو الخامس بقيدِ كونِ الرابع من حروف الزيادة أو ما يُشْبِهُها، نحو : فُرَيْزِق أو فُرَيْزِد، وخُدَيْرِنَ أو خُدَيْرِق، من غير تعويض، وإنْ لم يكن كذلك فلا بُدَّ من حذف الخامس نحو : سُفَيْرِج، والقول نفسه في مزيد الرباعي بأكثرَ من حرف والثلاثيّ بأكثر من حرفين، إذْ لا بُدَّ من تصييرهما بياء التصغير من ذوات الخمسة إذا لم يُصَرْ إلى التعويض أو لم يكن قبل الأخير حرفُ مدٍّ ولين، وبذلك يتحقَّق التعادل في هذه المسألة بين مصغَّرات الخماسيّ المجرد والمزيد، والرباعيّ المجرد والمزيد، والثلاثيّ المزيد بحرف أو حرفين، نحو : قُبَيْعِث في قَبَعْثَرى (الجمل الضخم)، وسُفَيْرِج في سَفَرْجَل، ودُحَيْرِج في مُتَدَحْرِج ومُدَحْرِجَ ودَحْرَج مسمًّى به، وأُحَيْمِد في أَحْمد، وتُقَيْتِل في تَقَتُّل وتَقْتُل مسمًّى به وغير ذلك من الألفاظ المصغرة لو

(١١٦) انظر د. عبدالفتاح الحموز، ظاهرة كثرة الاستعمال في العربية : ٤٤.

(١١٧) انظر د. عبدالفتاح الحموز، ظاهرة كثرة الاستعمال في العربية : ٤٩.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

رُحْنا نستقصيها لتعزيز ما نذهب إليه. والقول نفسه في تصغير الحروف ذات الأصلين من حيثُ تَصييرها رباعيَّةً لتحقيق التعادل بينها وبين أقلّ الأسماء أصولاً، نحو : لُوَيّ في، لو، ومُنَيّ أو مُنَيْن في مَنْ وغيرهما، . والأسماء الثلاثيَّة المحذوف منها أصلٌ تصير به رباعيَّةً لتحقيق التعادل بينها وبينَ مُصَغَّر ما لم يُحْذَف منه شيء، نحو : أُبَيّ وأُخَيّ، ويُدَيَّة، وحُمَيّ وغيرها مِمَّا يَدُلُّ ظاهره على أنَّه ثُنائِيّ. والقول نفسه فيما حُذِفَ منه حرفٌ بتعويض ، نحو : وُعَيْد، ووُصَيْف، وأضرابهما مِمَّا فيه التاء عوضٌ من فائه المحذوفة، ولُغَيَّة وسُنَيَّة، وأضرابهما مما حذفت لامه وعُوِّضَ منها التاء. ويبدو التعادل في هذه المسألة فيما صُغِّر من أسماءالإشارة والأسماء الموصولة، نحو : ذَيَّا (ذُيَيّ) وتَيَّا (تُيَيّ)، واللَّذَيَّا (اللُذَيّ)، واللَّتيَّا (اللُتَيّ)، إذْ يتحقَّق التعادل بين هذا التصغير الشاذ والتصغير القياسيّ بزيادة الألف عوضاً من ضمَّة التصغير في مُصَغَّري الذي والتي، ومُصَغَّري ذا وتا زيادةً على ما فيهما من ثَقِل اجتماع ثلاث ياءات(١١٨).

ومن المسائل اللغويَّة التي يمكن أنْ تُحْمَل على التعادل أبنيةُ التصغير والتكسير، إذْ يُعَدُّ التكسيرُ أكثرَ استعمالاً وشيوعاً في العربية من التصغير؛ ولذلك عُدَّ ثقيلاً، أمَّا التصغيرُ فَعُدَّ خفيفاً لقلة استعماله والمصيرِ إليه؛ ولذلك اختصَّت جموعُ التكسير بأوزانٍ أخفَّ وأكثر من تلك الأوزان التي اختصَّ بها التصغير (فُعَيْل، فُعَيْعِل، فُعَيْعيل، فُعَيْلان، أُفَيْعال، فُعَيْلاء، فُعَيْلى)؛ ليتحقَّق التعادل بينهما. ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما نذهب إليه أنَّ جَمْعَ التكسير اختصَّ بالألف الزائدة في بعض أبنيته لا سيَّما ما كان من باب مفاعِل وأشباهه من الأوزان الأخرى، أمَّا التصغيرُ فاختصَّ بالياء الساكنة على الرغم من أنَّ الأولى أنْ يكونَ المزيدُ أحد حروف المد لخفَّتها، فَأُعْطِيَ الجمعُ الثقيلُ الخفيفَ وأُعْطِيَ المصغَّرُ الخفيفُ لقلة استعماله كما مر ـ الثقيلَ؛ ليتحقَّقَ التعادل : «ومنها : قالوا : إنَّما زيد في التصغير الياءُ دون غيرها من الحروف؛ لأنَّ الدليل كان يقتضي أنْ يكون المزيدُ أحدَ حروف المدّ لخفَّتها وكثرة زيادَتها في الكلم، فنكبوا عن الواو لثقلها، وعن الألف لأنَّ التكسير قد استبدَّ بها في نحو مساجِد ودَراهم، فتعيَّنَتِ

(١١٨) انظر في شواذ التصغير، بحثنا : التصغير بأمثلته المصنوعة الثرة في مظان النحو والصرف توسم العربيَّة به بالإلغاز والتعمية والإلباس، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الأول، شباط، ١٩٨٩م : ١٤٣.

الياءُ، وخُصَّ الجمعُ بالألف؛ لأنَّها أخفُّ من الياء، والجمع أثقل من المصغَّر، تعادلا»[١١٩]. ويبدو هذا التعادل بَيِّناً-كما يتراءى لي - في المنسوب والمصغَّر، من حيثُ زيادةُ ياءٍ مشدَّدة في آخر المنسوب وكسر ما قبلَها، وزيادَةُ ياءٍ ساكنةٍ بعد الثالث في المصغَّر زيادةً على ضمِّ الحرف الأول وفتح الثاني وكسر ما قبل الآخر إذا كان رباعيًّا، إذْ يُعَدُّ المنسوب أَثْقَل من المصغَّرِ لكثرة استعماله وشيوعه في العربيَّة، ولذلك اختص بالأخفّ (الياء المشدَّدة المكسور ما قبلها في الآخر)، واختصَّ التصغير الذي يُعَدُّ خفيفاً لقلَّة استعماله وشيوعه[١٢٠] بالأثقل.

ومنها أنَّ النسب إلى ما هو من باب (فَعُيَلْة)، مثنَّى الفاء(الضم والفتح)بحذف الياء وتاء التأنيث؛ ليتحقَّق التعادل بينه وبين ما هو من باب (فُعَيْل) الذي لا تُحْذَف منه الياء؛ لكون المؤنَّث ثقيلاً والمذكَّر خفيفاً؛ ولذلك صير إلى تخفيف الثقيل، وتثقيل الخفيف، نحو: حَنَفيّ في حنيفة وتميميّ في تميم، وجُهَنيّ في جُهَيْنة، وحُمَيْدي في حُميدْ[١٢١]. ولعلّ السبب في عدم حذف الياء في المنسوب إلى طويلة (طَوَليّ) يعود إلى إبقائها على ما هي عليه بلا إعلال إذ لو أجزنا ذلك لقيل طاليّ، وبذلك يلتبس بمنسوب (طال)، والقول نفسه في عدم حذفها في منسوب ما هو من بابِ جليلة ومديدة (جليلي، ومديديّ)، إذ لو أُجيز حذفُها لالتبس منسوبُ هذا الباب بمنسوب الثلاثي الذي من باب فَعَل نحو مَدَديّ وجَلَليّ.

ومنها أنَّ الوقف على المنصوب غير المعرف بأل أو المضاف أو الممنوع من الصرف يكون بتعويض ألف من التنوين، أمَّا الوقف على المجرور والمرفوع فبلا تعويض، إذْ يُكتفى فيهما بحذف التنوين، فيتحقَّقُ بذلك التعادل بينهما من حيث كونُ المنصوب خفيفاً والمرفوع والمجرور ثقيلين، فَأُعْطِيَ الخفيفُ الثقيلَ، والثقيلُ الخفيفَ[١٢٢].

(١١٩) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ١٠٧/١.

(١٢٠) انظر د. عبدالفتاح الحموز، التصغير بأمثلته المصنوعة الثرة في مظان النحو والصرف توسم العربية به بالإلغاز والتعمية والإلباس، مؤتة للبحوث والدراسات: ١٤٣.

(١٢١) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ١٠٧/١.

(١٢٢) انظر الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو: ٢٠٨/٢.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

وأَنَّ الأعداد من ثلاثة إلى عشرة في الأعداد المضافة إلى معدوداتها أو المركَّبة تركيباً مزجيًّاً ـ تكون على خلاف هذه المعدودات في التذكير والتأنيث، إذْ تُذَكَّر إذا كان المعدود مؤَنَّثاً، وتؤنَّث إذا كان مذكَّراً، ولعلّ السبب في هذه المخالفة يعود إلى تحقيق التعادل بين المؤنَّث الذي يُعَدُّ ثقيلاً والمذكَّرِ الذي يُعَدُّ خفيفاً، فأُعطيَ الثقيلُ الخفيفَ، والخفيفُ الثقيلَ(١٢٣).

ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من ذلك أنَّه إذا سُمِّيَ بالفعل اضربْ وأمثالِه مِمَّا جيءَ بألف الوصل في أوّله للتخلُّص من صعوبة النطق بالساكن بعد حذف حرف المضارعة ـ وجب قَطْعُها لتحقيق التعادل بينه وبين غيره من الأعلام المصدَّرة بهمزة القطع على الرغم من أنَّه قد خُفِّفَ بالمنع من الصرف لكون الفعل أثقل من الاسم، ولعلَّ ما يُعَزِّز ما نذهب إليه أنَّ العلم المنقولَ من المصدَرِ المُصَدَّر بألف وصل لا تُقْطَعُ هذه الألفُ فيه(١٢٤).

ومنه أيضاً ضَمُّ أوَّل المُصغَّر وفَتْح ثانيه، لأن الضمَّة أقوى الحركات وأثقَلُها، وبذلك يتحقق التعادل ـ كما يظهر لي ـ بين المصغَّر والمكبَّر من حيث المعنى، لأن التصغير تقليل وتحقيرٌ في الغالب.

ومنْه أيضاً تكسير فَعْل، اسماً صحيح العين على (أفْعُل) وسائر أوزان الثلاثي (فِعْل، فَعَل، فَعِل، فُعْل، فِعْل، فُعَل) على (أفْعال) لتحقيق التعادل بين تكسير كثير الاستعمال، (فَعْل) وقليله (سائر أوزان الثلاثي)، إذْ أعْطوا كثير الاستعمال أخَفَّ الأبنية، أما قليل الاستعمال فاختصُّوه ببناء أثقل منه.

وبعدُ فيتبيَّنُ لنا مِمَّا مرَّ أنَّ العربيَّة تميل إلى تحقيق التعادل بين ألفاظها من حيثُ الخفة والثقل أو غيرهما بالحذفِ أو عدمِهِ، وزيادةِ حرفٍ أو عَدَمِها، وقطعِ الهمزةِ أو عَدِمها، واختصاصِ مسألةٍ ما ببناءٍ دونَ آخر، وصَوْغُ بناءٍ بزيادةِ حرف ما دون آخر اختصَّ بحرفٍ آخر، وتذكيرِ عددٍ أو تأنيثِهِ في تركيب لغويّ دون آخر في تركيب آخر، وغير ذلك من المسائل اللغويَّة المتفرقة التي يبدو فيها التعادل بَيِّناً جليًّاً.

(١٢٣) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١٠٦/١.

(١٢٤) انظر الصبان، حاشية الصبان : ٢٥٨/٣، الشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح : ٢٢٠/٢.

(٤) المعـــــرَّب :

لعلَّ التعادل يتراءى لنا بوضوح وجلاءٍ تامَّين فيما يُمْكِنُ عَدُّه من باب الألفاظ الأعجميَّة المعرَّبة، وهي مسألة تُعَزِّزُ أنَّ من سمات العربيَّة البيِّنة الميلَ إلى تحقيق التعادل بين الألفاظ الدخيلة وألفاظها من حيثُ الانسجامُ الصوتيُّ والخضوعُ لمقاييسِ الاشتقاق والأبنية العربيَّة؛ لئلاَّ تُسْتَثْقَل، أو يقلَّ المصيرُ إليها على الرغم من كونها قد وَفَدت إلى العربيَّة لتشيعَ ويكثُر استعمالُها، وهي مسألةٌ تنتهي بها إلى الموت. ولعلَّ ما يطرأ على الألفاظ الأعجميَّة التي لا تَخْضَعُ لمقاييس العربية وسننها من تغييرات ـ يُعَزِّزُ توافُرَ التعادل في لغتنا التي تميل إلى هجر التنافر والتبايُن والتغاير، أو إدخال ما ليسَ من كلامهم فيه. ويدور هذا التغيير في فلك إبدال حرفٍ بآخرَ، نحو : فالوذج، وفِرْدَوْس، وسُكَّر، وكاووس وخوارزم في : پالوده، وبَرادايس، وشُكَر، وكابوس، وخارزم(١٢٥)، وزيادة حرفٍ، نحو : قَهْرمان في قَرْمان، على أنَّ الهاءَ قد زيدَت عليه(١٢٦)، وحَذْفِ حرفٍ، نحو : كَرْد في كَرْدَن(١٢٧)، وإبدال حركة بحركة، نحو : زُوْر في زَوْر (الصنم)(١٢٨) وشِطَرَنْج في شَطَرَنْج(١٢٩)، وكِسرى في خُسْرُو(١٣٠)، ودُهقان في دَه خانِه(١٣١)، وغير ذلك من التغييرات المختلفة التي تطالعنا فيما عُرِّبَ

(١٢٥) أنظر محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، بيروت ـ دار الفكر، الطبعة الثالثة : ١٩٦٨م : ٢٩٩، د. رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية، القاهرة ـ مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة : ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م : ٣٦٣، أحمد بن سليمان كمال باشا زادة (ت : ٩٤٠هـ)، في التعريب، تحقيق د. أحمد خطاب العمر، الموصل ـ مركز البحوث الحضارية والآثارية في جامعة الموصل، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م : ٢٣، عبدالله بن بري (ت : ٤٩٩هـ)، في التعريب والمعرب (حاشية ابن بري على كتاب المعرب لابن الجواليقي)، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، بيروت ـ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م : ٢٣، أبومنصور الجواليقي (ت : ٥٤٠هـ)، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، القاهرة ـ دار الكتب، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م : ٥٦.

(١٢٦) انظر ابن بري، في التعريب والمعرب : ٢٣، الجواليقي، المعرب، ٥٦، ٢١٤.

(١٢٧) انظر ابن بري، في التعريب والمعرب : ٢٣.

(١٢٨) انظر الجواليقي، المعرب : ٢١٤، ابن بري، في التعريب والمعرب : ٢٥.

(١٢٩) انظر الجواليقي، المعرب : ٢٥٦، كمال باشا زادة، في التعريب : ٢٩.

(١٣٠) انظر كمال باشا زادة، في التعريب : ٣٩.

(١٣١) انظر كمال باشا زادة، في التعريب : ٣٩.

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

من ألفاظ أعجميَّة. وقد قَسَّم أجدادُنا القدماءُ المعرَّب من حيثُ التغيير وعدَمُه أو الإلحاق بكلامِ العرب أو عَدَمُهُ أربعة أقسامٍ :

- ما لم يتغيَّر ولم يَكُنْ مُلْحقاً بأبنيتهم، نحو خُراسان.
- ما لم يَتَغَيَّر ولكنه مُلْحَقٌ بأبنيتهم، نحو خُرَّمَ.
- ما تَغَيَّر ولم يُلْحَق بكلامهم، نحو آجر.
- ما تَغَيَّر ولكنَّه مُلْحَقٌ بكلامهم، نحو درهم(١٣٢).

ويظهر لي أنَّ العربيَّة في هذه المسألة كغيرها من اللغات الأخرى من حيثُ إخضاعُ الألفاظ المعربَّة إلى سننها ومقاييسها ليتمَّ توافُرُ الانسجام الصوتيّ في هذه الألفاظ بحيثُ تُهْمِلُ الأصواتَ التي لا تتوافر فيها، أو تُبْدِلها أو تَزيد أو تحذق كما مرَّ، ولعلَّ اللغة الإنجليزية تُعَزِّزُ ما نذهب إليه في تلك الألفاظ التي تُعَدَّ من أصل عربيّ، ويبدو ذلك بيِّناً في أنَّ بعض الأصوات العربيَّة غير متوافرة فيها، فالخاءُ فيها تصير كافاً (k, c) نحو : خليفة caliph، خان khan، والذال تصير دالا (d)نحو : ذَنَب الدجاجة : deneb، ذُرَة : durra، والحاء تصير (h) نحو : حكيم : hakim، حجّ hajj، الحُقَّة Hookah، والقاف تصير (c) نحو : قافلة : coffle، القصر : alcazarبُنْدُق : bonduc، الإمبيق (أداة كيميائية) : Alambic، قات : kat، حُقَّة hookah، قطن : cotton والعين تصير (a) نحو : عُلماء ulama، تعرفة : tariffa، عباءة Aba، معجون : majoon، عِفْريت : Afreet or Afrit، عَرَق : Arrack، والطاء تصير تاء (t) نحو : طاسة : tazza، النسر الطائر : Altair، والغين تصير (g) نحو : المَلْثَم : Almalgam، غَرْبَل : garbble . وأحياناً يختفي التضعيف في بعض الألفاظ نحو : حُورِيَّة : Houri، والقول نفسه فيها من حيثُ إبقاء بعض الألفاظ العربية على ما هي عليه لكونها تخضع لمقاييسها وسننها نحو : الدّبْران : Aldebrran، برسيم : berseem، بنت : bint، بلبل : bulbul.

(١٣٢) انظر كمال باشا زادة، في التعريب : ٩، ٢٣.

(٥) الإتبـــــاع :

الإتباع المراد في هذا البحث هو الذي يدور في فلك كلمتين، ثانيتهما تَتْبَعُ الأولى ليس في حركةٍ بنائيَّةٍ أو إعرابيَّة أو غيرهما كحركة التخلُّص من التقاء الساكنين، أو حركة الحكاية، بل تتبعها في مسائِلَ كالإعلال والإبدال والجمع وغيرها مِمَّا سنبسطَ الحديثَ فيه، وهي مسائِلُ تجعلها لا تُسْتَعْمَل في العربية مُفْرَدةً من غير الكلمة الأولى في الغالب، وقد أفرد لهذا النوع الذي يُعَدُّ من باب الإتباع كلٌّ من ابن فارس(١٣٣)، والسيوطيّ(١٣٤)، وأبي علي القالي(١١٣٥)، وابن دريد(١٣٦) وغيرهم ـ مكاناً خاصّاً له.

واختلفَ النحاةُ في الغرض منه، فمنهم من ذهب إلى أنَّ إتباعَ الكلمة الثانية للأولى للتوكيد، ومن هؤلاء ابن فارس : «للعرب الإتباع، وهو أنْ تُتْبَعَ الكلمةُ الكلمة على وزنها، أو رويّها، إشباعاً وتوكيداً. ورُويَ أنَّ بعض العرب سُئِلَ عن ذلك، فقال : هو شيءٌ نَتِدُ به كلامنا»(١٣٧)، والكسائيُّ(١٣٨)، والسبكيّ(١٣٩)، ومنهم من ذهب إلى أنَّه لا يُفيد معنىً أصلاً، وهو قول الآمدي(١٤٠)، ومنهم من ذهب إلى أنَّه من قبيل المترادف لشبهه به : «وقال التاج السبكيّ في شرح منهاج البيضاوي : ظنَّ بعضُ الناس أنَّ التابعِ من قبيل المترادف لشبهه به، والحقّ الفرقُ بينهما، فإنَّ المترادفين يُفيدانِ فائدةً من غير تفاوت، والتابع لا يفيد وحده شيئاً، بل شرط كونِهِ

---

(١٣٣) انظر ابن فارس، الإتباع والمزاوجة : ٢٨ ـ ٧٠، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت ـ مؤسسة أ ـ بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٤م ـ ١٩٨٣م : ٢٧٠.

(١٣٤) انظر ابن فارس، الإتباع والمزاوجة : ٨٨.

(١٣٥) انظر ابن فارس : الإتباع والمزاوجة : ٧١ ـ ٩٠.

(١٣٦) انظر محمد بن الحسن بن دريد (ت : ٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، بغداد ـ مكتبة المثنّى، طبعة جديدة بالأوفست : ٣٢٩/٣ ـ (باب جمهرة من الإتباع).

(١٣٧) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة : ٢٧٠.

(١٣٨) انظر ابن فارس، الإتباع والمزاوجة : ٨٨.

(١٣٩) انظر ابن فارس، الإتباع والمزاوجة : ٨٩.

(١٤٠) انظر ابن فارس، الإتباع والمزاوجة : ٨٩.

تأصيل | T’aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

مفيداً تقدّم الأول عليه، كذا قاله الإمام فخرالدين الرازي»[١٤١]. ويظهرُ لي من الأمثلة التي عُدَّتْ من باب هذا النوع من الإتباع ـ أنَّه لا يُفيد شيئاً من حيثُ المعنى، لا توكيداً ولا توضيحاً؛ لأنَّ الكلمة الثانية المتبعة التي أصابها التغيير لا تُسْتَعْمَل وحدَها في العربيَّة بهذا التغيير؛ لأنها قد جيء بها، لتحقيق التعادل بينها وبين الكلمة الأولى في الرويّ والوزن، على أنَّ الغرض منها لفظيٌ لا معنويّ، وهي مسألة تجعلني أذهب إلى أنَّ هذا الإتباع قريب من الضرورة الشعريَّة، التي يُصار إليها لتصحيح الوزن الموسيقيّ العروضيّ، ولعلّ ما يُعَزِّزُ ذلك التجاءُ كثيرٍ من الكُتَّاب والأدباء القدماء والمحدثين إلى السجع في كتاباتهم لإكسابها سِمَةً تجعل القرّاء يستحسنونها ويميلون إليها، ولعلَّ ما جعلني أعدُّ هذا النوع من التعادل أنَّه يدور في فلك التغيير اللفظيّ الذي يُصيب الكلمة الثانية في وزنها أو رويِّها رغبةً في استقامة السجع المقصود.

ولعلَّ أهمَّ التغييرات التي تطرأ على الكلمة الثانية في هذه المسألة :

ـ جَمْعُ لفظةٍ مفردة إتباعاً للجمع قبلها : ومن ذلك قراءة الجمهور : «خَرُّوا سُجَّدا وبُكِيّا»[١٤٢] على أنَّ (بُكيّا) جمع باكٍ على غير القياس (بُكاة)، وهو قول أبي حيان النحوي : «البُكيّ جمع باكٍ، كشاهدٍ وشُهود، ولا يُحْفَظ فيه جمعه المقيس، وهو فُعَلَة، كرامٍ ورُماةٍ، والقياس يقتضيه، وقرأ الجمهور (بُكيّا) بضمّ الباء، وعبدالله ويحيى والأعمش وحمزة والكسائي إتباعاً لحركة الكاف، كعِصيّ ودِلِيّ، والذي يظهرُ أنَّه جُمِعَ لمناسبة الجمع قبله، قيل ويجوز أنْ يكون مصدر (البكا) بمعنى بكاء، وأصله بُكُوّ، وكجَلس جُلوساً. وقال ابنُ عطية (وبِكِيّاً) بكسر الباء، وهو مصدر، لا يحتمل غير ذلك، انتهى. وقوله ليس بسديد؛ لأنَّ إتباع حركة الكاف لا تعين المصدريَّة، ألا تراهم قرءوا (جِثِيّاً)[١٤٣] بكسر الجيم، جمع جاثٍ، وقالوا : عِصِيّ . . .»[١٤٤]. ويظهرُ لي أيضاً أنَّ

(١٤١) انظر ابن فارس، الإتباع والمزاوجة : ٩٠.

(١٤٢) مريم : ٥٨.

(١٤٣) مريم : ٦٨، ٧٢.

(١٤٤) أثيرالدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي النحوي (ت : ٦٥٤هـ)، البحر المحيط، الرياض ـ مكتبة ومطابع النصر الحديثة : ٦/٢٠٠، وانظر الشهاب الخفاجي (ت : ١٠٦٩هـ)، حاشية الشهاب على تفسير

(جِثِيّاً) إتباع لـ (مَقْضيّاً) في القافية في قوله ـ تعالى ـ : ﴿وإنْ منكمُ إلاَّ واردُها كان على ربّك حتماً مَقْضِيًّا ثمّ ننجّي الذين اتَّقَوا ونذَرُ الظالمين فيها جِثِيّا﴾(١٤٥)، على الرغم من أنَّ قياس تكسير (جاثٍ) وأضرابه هو جُثاة (فُعَلَة).

ـ تعدية (فَعَلَ) اللازم إتباعاً لآخرٍ قبله متعدٍّ : ومن ذلك قولهم : هَنَأَني الطعامُ وَمَرأني، على أنَّ مَرَأَ مُتَعدٍّ إتباعاً لـ (هَنَأَ)، والأصل أنْ يُقال في غير الإتباع (أمْرَأني)، بهمزة التعدية، وهو قول الزجاج والفراء، وأجاز غيرهما تعدية (فَعَل) من غير الهمزة : مَرُؤَ الطعامُ، ومَرَأَ، ومَرِئَ : صار مريئاً، ومَرَأني الطعامُ وأمرأني(١٤٦). ومِمَّا يُعَدُّ من باب إتباع (أهنأ) لـ (أمْرأ) الذي يتلوه حملاً على أنَّ (هَنَأَ) متعدٍّ ـ حديث الشرب : «فإنَّه أَهْنَأُ وأَمْرَأُ»(١٤٧).

ـ حذف حرف وزيادة آخر إتباعاً لآخر قبله : ومن ذلك قول العرب : حَسَنٌ بَسَنٌ، على أنَّ النون في (بَسَن) زائدة بعد حذف السين؛ لأنَّ الأصل (بسٌّ)، وهو مصدَرٌ موضوعٌ موضع اسم المفعول (مَبْسوس)، ونظيره في زيادة النون : إمرأة خَلْبَن (خَلَّابة)، وناقة عَلْجَن (من التعلُّج، وهو الغلظ)، وإمرأة سِمْعَنَّة ونِظْرَنَّة (بكسر الفاء وضمّها) لكثيرة النظر والاستماع. ومن ذلك أيضاً قولهم : حَسَنٌ قَسَنٌ، على أنَّ النونَ زيدت بعد حذف إحدى السينين(١٤٨).

ـ وضعُ بناءٍ موضع آخر إتباعاً لبناءٍ آخر قبله : ومن ذلك قولهم : خَبيثٌ نَبيثٌ (الذي ينبُث الشرَّ) على أنَّ قياسَ نبيث نابِثٌ، ونبيثٌ فعيل بمعنى مفعول(١٤٩).

البضاوي، تركيا ـ المكتبة الإسلامية : ١٦٧/٦، عبدالله بن الحسين العكبري (ت : ٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البيجاوي، القاهرة ـ دار إحياء الكتب العربية : ٨٦٧/٢، د. عبدالفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٣٢.

(١٤٥) مريم : ٧١، ٧٢.

(١٤٦) انظر ابن فارس، الإتباع والمزاوجة : ٦٦، ابن منظور، لسان العرب (هنأ، مرأ) : ١٥٥/١، الزبيدي، تاج العروس (هنأ، مرأ) : ٥١٥/١، مجدالدين المبارك بن محمد الجزري (ت : ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق محمود محد الطناحي، القاهرة ـ دار إحياء الكتب العربية : ٣١٣/٤.

(١٤٧) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٣١٣/٤.

(١٤٨) انظر ابن فارس، الإتباع : ٨٤، ٩٠، ابن منظور، لسان العرب (بسس).

(١٤٩) انظر ابن فارس، الإتباع : ٧٣، الزبيدي، تاج العروس (نبث)، ابن منظور، لسان العرب (نبث، خبث).

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

ـ حذفُ فاءِ لفظة وزيادَةُ حرفٍ آخر إتباعاً لكلمةٍ سابقة : ومن ذلك قولهم : عَطْشان نَطْشان، وجائِعٌ نائِع، ورماه الله بالجوع والنُوع، على أنَّ نائِعاً ونُوْعاً من باب الإتباع، وقيل إن النُوعَ الجوعُ، وقيل إنَّه العطش(١٥٠)، وحارٌّ يارّ، وحرَّان يرَّان. ويكون معنى التابع والمتبوع واحداً في هذه المسألة.

ـ إعلالُ حرف عِلَّةٍ إعلالاً غيرَ مقيسٍ إتباعاً للكلمةَ الأولى : ومن ذلك قولهم : لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ(١٥١) على أنَّ تَلَيْتَ موضوعة موضع تَلَوْتَ، على أنَّ الواو قُلِبَتْ ياءً إتباعاً لـ (دَرَيْت)، وذكر ابن الأثير أنَّ الصواب : ائْتَلَيْتَ(١٥٢)، وذكر الأزهريَّ أنَّه يُرْوى : أَتْلَيْت (يدعو عليه الاَّ تُتْلَى إبله، أي لا يكونُ لها أولاد تتلوها)(١٥٣). وقولهم : عَيِيٌّ شَيِيٌّ، على أنَّ القياس في شَيِيّ : شَوِيّ، إذْ قُلِبَتِ الواو ياءً إتباعاً لعَيِيّ(١٥٤). وقولهم : رجل خيَّاب تيَّاب، على أنَّ أصل تَيَّاب توَّاب، فَقُلِبَتِ الواو ياءً إتْباعاً لخيَّاب(١٥٥). وقولهم : حيَّاك الله وبيَّاك، على أنَّ أصل بيَّاك بَوَّأك، وقيل إنَّه لا إتباع في هذا القول لوجود الواو على أنَّ بيَّاك بمعنى أَضْحَكَك وغير ذلك من المعاني المبسوطة في مظانّها(١٥٦).

ويطالعنا في هذه المسألة إتباعُ الكلمة الأولى للثانية، ومن ذلك فكُّ الإدغام فيها إتباعاً لها، ومن ذلك قوله ـ عليه السلام : «ليت شعري أَيَتُكُنَّ صاحبَةُ الجمل الأدبب، تَنْبَحُها كلاب الحَوْأَب»(١٥٧) على أنَّ إدغام الأدبَّ (الكثير وبر الوجه) قد فُكَّ

(١٥٠) انظر ابن فارس، الإتباع : ٨٠، ٨٨، ابن منظور، لسان العرب (ناع جاع).

(١٥١) انظر ابن فارس، الإتباع، : ٦٩، د. عبدالفتاح الحموز، الحمل على الجوار : ١٣١، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : ١٤/١.

(١٥٢) انظر : ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٩٥/١، أحمد بن علي بن حجر (ت : ٨٥٢هـ)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بيروت ـ دار الفكر للطباعة والنشر : ٢٠٥/٣، ٢٣٣.

(١٥٣) انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٩٥/١.

(١٥٤) انظر ابن فارس، الإتباع : ٦٩، ٧٢، ابن منظور، لسان العرب (شوى، عيي).

(١٥٥) انظر ابن فارس، الإتباع : ٢٩.

(١٥٦) انظر ابن فارس، الإتباع : ٢٩، ٨٨، ابن منظور، لسان العرب (حيي، بوأ).

(١٥٧) انظر ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ٩٦/٢، ابن منظور، لسان العرب (دبب).

إتباعاً للحَوْأَب. ومنه قلب الياء واواً، نحو : وجيء به من حَوْثُ بَوْثُ (بتثليث حركة الثاء)، على أنَّ ياء حيثُ قُلِبَت واواً إتباعاً لِبَوْث (الشيء الكثير)، وقيل إنَّ حَوْث لغة طيّء[١٥٨]. ومنه قلب الواو همزةً، نحو قوله ـ عليه السلام ـ : «ارْجِعْنَ مأزورات غيرَ مأجوراتٍ»[١٥٩] على أنَّ أصل مأزورات مَوْزورات، فَقُلِبَت الواوُ همزةً إتباعاً لمأجورات. ومِمَّا يمكن عدّه من باب التعادل في هذه المسألة في غير ما مرَّ صرفُ ما لا ينصرف بتَنْوينِه إتباعاً لكلمةٍ لاحقَةٍ، ومن ذلك قراءة نافع والكسائي : ﴿إنا أَعْتَدْنا للكافرين سلاسِلاً وأغلالاً وسعيرا﴾[١٦٠] على أن سلاسِلَ صُرِفَتْ لمناسبة (أغلالا)[١٦١]، و﴿وأكواب كانت قواريراً قواريراً من فضَّةٍ قدّروها تقديرا﴾[١٦٢] بصرف (قوارير) في الموضعين لمناسبة (تقديرا)[١٦٣]، وقراءة بعض القرّاء : ﴿ولا يَغوثاً ويعوقاً ونَسْرا﴾[١٦٤]بصرف يغوث ويعوق لمناسبة (نَسْرا)[١٦٥]، وقيل إنَّ صرف ما لا ينصرف لغير حاجةٍ لغةٌ لبعض العرب، وهي مسألة تشيع في الشعر لإقامة الوزن.

ويَتَّضِحُ لنا مِمَّا مر أنَّ الإتباع في هذه المسألة يُعَزِّزُ ما نذهب إليه من حيثُ إنَّ

(١٥٨) انظر ابن فارس، الإتباع : ٩١، جمال‌الدين بن هشام الأنصاري، (ت : ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، ومراجعة سعيد الأفغاني، بيروت ـ دار الفكر، الطبعة الخامسة : ١٩٧٩م، : ١٧٦.

(١٥٩) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر : ١٧٩/٥.

(١٦٠) الإنسان : ٤.

(١٦١) انظر إبراهيم مصطفى، إحياء النحو : ١٧٢، مكى بن أبي طالب القيسي (ت : ٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين السواس، دمشق ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م : ٤٣٦/٢، العكبري، التبيان في إعراب القرآن : ١٢٥٧/٢.

(١٦٢) الإنسان : ١٥، ١٦.

(١٦٣) انظر العكبري، التبيان في إعراب القرآن : ١٢٥٩/٢، إبراهيم مصطفى، إحياء النحو : ١٧٢.

(١٦٤) نوح : ٢٣.

(١٦٥) انظر العكبري، التبيان في إعراب القرآن : ١٢٤٢، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن : ٤١٢/٢، إبراهيم مصطفى، إحياء النحو : ١٧٢.

العربية تميل إلى التعادل بين ألفاظها على الرغم من أنَّه يدور في فلك لفظتين متجاورتين على خلاف التعادل الذي بسطنا الحديث فيه في هذا البحث من حيثُ إنَّ الجوارَ لا أثَر له فيه البتَّةَ، ويبدو هذا الإتباع بَيِّناً في إتباع الكلمة الثانية للأولى في الغالب، وإتباع الأولى للثانية، ولعلَّ أهمَّ مظاهر هذا الإتباع جَمْعُ كلمة إتباعا لأخرى، وتعديةُ فعلٍ لازمٍ إتباعاً لآخر قبله مُتَعَدٍّ، وحذفُ حرفٍ وزيادَةُ آخر، وإعلالٌ غير مقيسٍ في كلمةٍ إتباعاً لأخرى، وفكُّ إدغام كلمة إتْباعاً لأخرى، وغيرُ ذلك من المظاهر المختلفة التي تُعزِّز ما نذهب إليه من حيثُ توافُرُ التعادُل في لغتنا بألفاظها الثرَّة، وكثيرٍ من مسائلها النحويَّة واللغوية، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما نذهب إليه أنَّ هذا الإتباع يطالعنا في القرآن الكريم وقراءاته فيما يُمْكِنُ عدُّه من باب صرف ما لا ينصرف لمناسبة لفظة أخرى مجاورة.

وبعدُ فلعلَّ هذا البحثَ بما فيه من مسائِلَ نحويَّةٍ ولغويَّةٍ منثورةٍ هنا وهناك يكشف لنا عن سِمةٍ رئيسةٍ من سِمات العربيَّة تدور في فلك نظرية التيسير والسهولة في الغالب، إذْ تميل إلى تخفيف ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ ثقيلاً من ألفاظها، وتثقيل ما يمكن أنْ يُعَدَّ خفيفاً، بإعطاء الخفيف شيئاً ثقيلا، والثقيلِ شيئاً خفيفا؛ لتحقيق التعادل الذي يُعَدُّ غايةً من غاياتها، إذْ يختفي التنافر والتباين بين ألفاظها زيادةً على تحقيقه في اللفظة الواحدة بالحرص على انسجامِ أصواتها وائتلافها من حيثُ الشدَّةُ والرخاوة أو الجَهر والهمسُ أو المخرج، ويبدو ذلك بَيِّناً في ادَّكر واصْطَبر واضرابهما، إذْ يُراعى فيها الخفيف ويُتَجَنَّبُ الثقيل ما أمكن، وغير ذلك مِمَّا يجب أنْ يتوافَرَ فيها مِمَّا يُحقِّق انسجامها صوتيَّاً واتسامها بالسلاسة التي تدور في فلك كونها معتدلةً في الطول والقصر والحركات.

ولعلَّهُ يقدِّمُ صورةً مشرقَةً بَيِّنَةً لسِمةٍ رئيسةٍ من سِمات العربيَّة تكاد تكون مِمَّا تُنوسيَ وأُهْمِلَ، وهي سِمَةٌ نستطيع بها أنْ نُعَلِّل كثيراً من التغييرات التي تُصيب كثيراً من ألفاظ العربيَّة، واختصاص لفظةٍ أو مسألةٍ بأمرٍ ما دون غيرها، ولقد حَرَصْنا فيه أنْ نُبَيِّنَ مقياسَ الخفَّة والثِقَل، وهو مقياسٌ يقومُ على كثرة الاستعمال وعدمها، وكثرةِ الدلالات وقلَّتها، زيادةً على الثقل اللفظيّ الذي يكاد القدماء يهملونه في هذه المسألة، فلا يَعُدَّونَه مِمَّا يُتَّخَذُ عمدةً فيه وانتقالِ اللفظة من وضعٍ إلى آخر.

ولقد قَدَّمنا لهذا البحث بما يُمْكِنُ أنْ نَحُدَّ به لفظةَ التعادل اصطلاحاً ولغةً، وما يُمْكِنُ أنْ يَحمِل معناها من ألفاظٍ لا سيَّما تلك الألفاظ التي تُعَدُّ من باب المصطلح في علوم البلاغة كالتشاكل والتكافؤ، والمماثلة وغيرها.

ولقد عَزَّزتُ توافُرَ هذا التعادل في العربية بمسائِلَ نحويَّة وأخرى لغويَّة يبدو فيها بَيِّناً جليَّاً، ومن المسائل النحويَّة اختصاصُ الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب؛ لكونِ الفاعل أخفَّ من المفعول من حيثُ مجيئه على صورةٍ واحدةٍ، ومجيءُ المفعولِ على صورٍ متعدِّدة، واختصاصُ جمع المؤنَّث السالم بالكسرة، علامةً للنصب، لتحقيق التعادل بينَه وبين جمع المذكَّر السالم الذي فُتِحَتْ نونُه، والمضارع بالجزم والاسم بالجرِّ، لكون الفعل أثقل من الاسم. ولعلِ أهمَّ ما يُمْكِنُ أنْ يُعَزِّزَ هذا التعادل في هذه المسألة الممنوعُ من الصرف الذي يُعَدُّ أثْقَلَ من المصروف؛ ولذلك أُعْطِيَ الحركَةَ الخفيفة من حيثُ جَرُّهُ بالفتحةِ وعدَمُ تنوينه، وهما أمران قد اختص بهما المصروف. واستطعنا في هذا البحث أنْ نُبَيِّنَ بوضوحٍ أوجهَ ثِقَل كلِّ ما يُمكن أن يُعَدَّ من باب الممنوع من الصرف، وهي أوجُهٌ تدور في فلك أعلامِ الإناث التي تُعَدُّ ثقيلةً لفظياً ـ كما يتراءى لي ـ بعَلامة التأنيث اللفظية أو المنويَّة، وما يمكن أنْ يُحْمَل عليها من جموع التكسير المنتهية بهمزة زائدةٍ للتأنيث بعد ألف المدّ، والصفاتِ التي تُعَدُّ ثقيلةً لكونها محمولةً على المؤنَّث وكونِ الصفة مستثقَلةً لنقلِها من وضعٍ إلى آخر، نحو: فَعْلان فَعْلى، وما يُحْمَل عليها من الأعلام، نحو عُثمان ورَمضان وأضرابهما، والصفاتِ التي من باب أفْعَل، لكون الصفة مِمَّا يُسْتَثْقَلُ، ولكون هذا البناء تلزمه (مِنْ) في أكثر استعمالاته، وهي مسألةٌ تجعلنا نَعُدُّه من باب المركَّب الذي من مثل بعلبك وحضرموت وأضرابهما وغير ذلك من الصفات التي يُمْكِنُ حملها عليه، والألفاظَ التي تُعَدُّ من باب العدل الذي يُعَدُّ استثقالاً لكون الاسم فيه منقولاً من وضع النكرة التي تُعَدُّ خفيفةً؛ لأنَّ كلَّ فردٍ فيها يشمل أفراد الجنس جميعهم، فلا يطول الفكرُ في الوصول إليه ـ إلى وضعِ العلميَّة التي تُعَدُّ ثقيلةً بالإضافة إلى النكرة؛ لأنَّ الفكر يطول في الوصول إلى مسمَّاها، ثم إلى هذا العلم أو غيره مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من باب العدل في هذه المسألة، وفي الممنوع من الصرف ألفاظٌ كثيرةٌ يمكن حملُها على التعادل بسطنا الحديث فيها في هذا البحث. والتركيبِ المزجيّ في الأعلام، وهو

تأصيل | T'aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

تركيبٌ يُعَدُّ استثقالاً؛ لأن الكلمتين تُنَزَّلان منزلةَ الكلمة الواحدة فيه، على أنَّ الثاني عند النحويين بمنزلة تاء التأنيث، والأعلام الأعجميَّة التي يُمْكِنُ استثقالُها من حيث إنَّها غيرُ مألوفةٍ أو مستعملةٍ زيادةً على ثقل بعض أصواتها، والقولُ نفسه في التسمية باسم عربيٍّ مجهولٍ وغير مألوف كما مرَّ، وجموع التكسير التي فيها ألفٌ ثالثة بعدها حرفان متحرِّكان أو ثلاثة أحرف أوسطها يَاءٌ ساكنة، إذْ تُعَدُّ ثقيلةً بالإضافة إلى كثيرٍ من جموع التكسير، زيادةً على أنَّ الجمع أثقل من المفرد.

ومن المسائل النحويَّة الأخرى التي يبدو فيها المصيرُ إلى تحقيق التعادل بَيِّناً المبنيّ، من حيثُ كونُهُ مُسْتَثْقلاً بالإضافة إلى المعرَب، ولذلك خُفِّفَ بالبناء على الضمّ أو الفتح أو الكسر أو غيرها على وفق شدَّة ثقلِه أو خفَّته، ويبدو ذلك في المركَّب تركيباً مزجياً من الأعداد وغيرها من الأسماء أو الظروف أو الأحوال أو اسم لا النافية للجنس، إذ اختصَّتْ بالبناء على الفتح لثقلها زيادةً على ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ من أسباب البناء عند النحويّين من الشبه بالحرف وضعيّاً أو معنويّاً أو افتقاريّاً أو غيرها. وقد انتهينا في هذا البحث إلى أنَّ المنادى بُنِيَ على ما يُرْفَع به إنْ كان عَلماً أو نكرةً مقصودةً لتحقيق التعادل بينه وبين غيره من الأعلام والنكرات، إذْ يُعَدُّ مستثقلاً بالإضافة إليها، لكونه منقولاً من وضع إلى آخر، من النكرة إلى العلميَّة، ثم إلى النداء الذي يُصَيِّره أكثر تعريفاً، والقولُ نفسه بالنسبة للنكرة المقصودة، إذْ يطولُ الفكر في الوصول إلى مَنْ تحتهما. ومِمَّا يطالعنا فيه التعادُلُ في هذه المسألة بناءُ المضارع المؤكَّد بالنون الثقيلة على الفتح لتحقيقه بينه وبين غيره مِمَّا لم يؤكَّدْ بها. ومن المبنيَّات في هذه المسألة ما كان من باب (فَعالِ) مبنيّاً على الكسر، وأسماءُ أفعال الأمر والمصادر التي من الباب نفسه، واختصاصُ تاءِ التأنيث الساكنة بالفعل، والمتحرّكة بالاسم لخفَّته، واختصاصُ تاء المتكلِّم بالضم، وتاءُ المخاطب بالفتح لثقله، وحروفِ المضارعة في الثلاثيّ بالفتح وفي الرباعيّ بالضم لخفَّته زيادةً على تحقيق أمن اللبس، ولامِ الابتداء بالفتح ولامِ الجر بالكسر.

ومنها إعرابُ المضارع وعدَمُ تنوينِه لثقله وخفَّة الاسم، واختصاصُ أسماء الزمان والمكان بالإضافة إلى الجمل الاسمية أو الفعلية، لكونها ناقِصةَ التصرّف، فيتحقَّق التعادل بينها وبين الأسماء الكاملة التصرف التي لا تُضاف إلى الجمل،

وتقديرُ الضمَّة والكسرة على كل ما ينتهي بياءٍ من الأسماء المنقوصة، والضمَّةِ على كل ما ينتهي بواو أو ياءٍ من الأفعال المضارعة لتحقيق التعادل بينها وبين نظيراتها التي لا تنتهي بما مَرَّ، واختصاصُ كَمْ الخبريَّة بنصب تمييزها المفصول عنها، ليتحقَّق التعادُلُ بينها وبين عمل عشرينَ وغيره من ألفاظ العقود الكامِلَةِ التصرُّف في معمولها الذي لا يصحُّ فصلُهُ عنها، وغيرُ ذلك من المسائل النحويَّة المختلفة التي تطالِعُنا في هذا البحث.

ويبدو التعادل بَيِّناً أيضاً في تلك المسائل اللغويَّة التي استطعنا حَمْلَها عليه في هذا البحث، كالإعلال الذي يتراءى لنا فيما كان من باب عِصِيّ ودِلِيّ وأضرابهما وأَدْلِ وأجْرِ وأضرابهما، وسَيِّد وجَيِّد وأضرابهما، ودُنْيا وقُصْوىَ، وأضرابهما، ورَيّ وطَيّ وأضرابهما، وأَسْمَيْتُ وأَصْغَيْت وأضرابهما، وأَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ وأضرابها، ونُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ ومُكْرِمُ ومُكْرَم وأضرابها، وأَوْقِد ونَوْقِد، ويَوْقِد، وأضرابها.

ومن المسائل اللغويَّة أيضاً ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ من باب الحذف والتعويض؛ لتحقيق التعادل بين ما لاحذفَ فيه وما فيه حذفٌ بعوض، نحو: إقامة واستعانة، وعِدَة وتَجْرِبَة، وغيرها من المسائل التعويضية المختلفة التي بسطنا الحديثَ فيها في هذا البحث. ومنها ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ من باب الحذف لكثرة الاستعمال، نحو بسم الله ولا أدرِ وأضرابهما، وتصيير الخماسيّ ومزيد الثلاثي بحرفين أو أكثر ومزيد الرباعي - من ذوات الأربعة بالتصغير إذا لم يُعَوَّضْ من المحذوف، أو لم يكن ما قبل الأخير حرفَ مَدٍّ ولين. واختصاصُ جموعِ التكسير التي من باب مَفاعِلَ ومفاعيلٍ وأشباهها بالألف، والمنسوبِ بالياء المشدَّدة في الآخر، والمصغَّر بياء التصغير زيادةً على ضمِّ الحرف الأول وفتح الثاني وكسر ما قبل الأخير إذا كان المصغَّر من ذوات الأربعة. وتصغير (لو) و(مَنْ) على لُوَيّ ومُنَيّ أو مُنَيْن لتحقيق التعادل بينها وبين نظيرها مِمَّا حذف منه الثالث، نحو أَبَيّ وأَخَيّ. وتأنيثُ العَدد مع المذكَّر وتذكيرُه مع المؤنَّث؛ لكون المؤنَّث أثقل من المذكَّر، وقطعُ ألف الوصل في إضْرب وأمثاله مِمَّا سُمِّي به لتحقيق التعادل بينه وبين غيره من الأعلام والأسماء.

ومنها المُعْرَب الذي يُعَدُّ مُسْتَثْقَلاً قُبَيْل تعريبه؛ لكونهِ غيرَ مألوفٍ أو مستعمل في

تأصيل | T’aseel | الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

العربيَّة زيادةً على ما فيه من أصواتٍ تُعَدُّ مستثقَلةً بالإضافة إلى بعض أصواتِ العربيَّة أو غيرَ متوافرةٍ فيها؛ ولذلك أخضعوا المعرَّبات للإبدال أو الزيادة أو الحذف لتخفيفها وتحقيقِ التعادل بينها وبين نظيراتها من ألفاظ العربية وهي مسألة تطالعنا أيضاً في لغات أُخَرَ كالإنجليزية التي أَخْضَعَتْ ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ من باب الألفاظ العربيَّة للتغيير كما في العربية.

ولقد عزَّزْتُ في نهاية هذا البحث في هذه المسألة التعادُلَ بما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ من باب التعادل بين لفظتين متجاورتين من حيث الإعلالُ غيرُ القياسي، وجَمْعُ لفظةٍ لمناسبةأخرى، وحذفُ حرفٍ في غير مواطن الحذف إتباعاً لأُخرى قبلَها أو بَعْدَها، وفكُّ الإدغام لمناسبة أخرى، وغيرُ ذلك من المسائل الأخرى التي يتوافر التعادُلَ بينهما فيها في التركيب اللغويّ، وهو تعادُلُ يُعَدُّ على خلاف ما طالعنا في المسائل التي بسطنا الحديث فيها هنا وهناك.

وبعدُ فالله أسألُ أنْ يُقَدِّمَ هذا البحثُ صورةً متكامِلَةً عن التعادل الذي قد تناساه وأهمله القدماء والمحدثون، والذي يُمْكِنُ أن يُعَدَّ من أدلة النحو الرئيسة التي يُصار إليها في كثير من المسائل، وأسأله المغفرة إنْ زَلَلْتُ، وجزيلَ الثواب إنْ أَصَبْتُ، وأنْ يُوفِّقنا عالمين ومتعلّمين لخدمة لغة كتابه المبين، إنَّه المولى والنصير.